المجتمعات الحضرية المُسيجة وانعكاساتها الاجتماعية على مدن صعيد مصر
دراسة سوسيولوجية لاتجاهات عينة من سكان مدينة أسيوط

إعداد
سناء محمد على محمد أحمد
مدرس علم الاجتماع الحضرى ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط
Sanaamohammedali9@gmail.com

ملخص البحث:
هدف هذا البحث إلى تعرف المجتمعات الحضرية المُسيجة وانعكاساتها الاجتماعية على مدن صعيد مصر، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلى، ومنهج المسح الاجتماعى، واستخدمت مقياس الاتجاهات، ودليل المقابلة فى جمع البيانات الميدانية. وطبق هذا البحث على عينة عشوائية بسيطة قوامها (٦٠٠) مفردة من سكان مدينة أسيوط، كما طبقت على عينة عمدية عددها (٢٠) فرد من ملاك الوحدات السكنية بمجتمع بورتو بمدينة ناصر الجديدة بمحافظة أسيوط. وقد أكدت معظم استجابات العينة على أن السبب الأول الذى دفع المستثمرين نحو بناء المجتمعات المُسيجة فى المدن المصرية الجديدة بوجه عام هو رغبتهم فى تحقيق الثراء السريع. كما أكدت على عدم تفضيلهم السكن فى مجتمع مسيج بسبب انخفاض إمكاناتهم المادية، وهم يرون أن سكان المجتمعات المُسيجة يتسمون بالثراء الفاحش، والمكانة الاجتماعية المرموقة. أما بالنسبة لحالات البحث فقد أكدت معظم استجاباتهم على أن السبب الأول الذى دفع المستثمرين نحو بناء المجتمعات المُسيجة هو الرغبة فى تحقيق المكاسب المادية السريعة، وأن السبب الأول وراء إقبالهم على امتلاك وحدات سكنية بمجتمع مسيج هو الرغبة فى الحياة المعيشية المرفهة، وأكدوا على أن سكان المدن العامة أقل فى المستوى الاقتصادى والمكانة الاجتماعية من سكان المجتمعات المُسيجة. كما أكدت معظم استجابات عينة البحث على أن المجتمعات المُسيجة تكرس الفصل المكانى والاجتماعى بين سكان المجتمع المصرى مما يضعف التماسك الاجتماعى بين أفراد المجتمع، وأن العدالة الاجتماعية تتحقق عندما توفر الدولة لكل مواطن احتياجاته الإنسانية، وأن المجتمعات المُسيجة تسهم بدور فعال فى تحقيق الأمن والخصوصية لسكانها. بينما أفادت معظم استجابات حالات البحث بأن ضعف التماسك الاجتماعى لا علاقة له بالمجتمعات المُسيجة وإنما هو يرجع إلى ضعف قيم التضامن بين المواطنين، وأن العدالة تتحقق باهتمام الدولة برفع مستوى معيشة الفقراء، وأن المعيشة فى مجتمعات مسيجة يحقق الشعور بالخصوصية ولكن لا يحقق الشعور المطلق بالأمان لبعدها عن الأجهزة الأمنية فى المدن العامة.

الكلمات المفتاحية:المجتمعات الحضرية المُسيجة، العولمة، رأس المال الاجتماعى، العدالة الاجتماعية، الأمن الاجتماعى، التماسك الاجتماعى ، الانعكاسات الاجتماعية .

مقدمـــــــة :

فى الآونة الأخيرة ازدادت وتطورت ظاهرة المجتمعات المُسيجة فى الكثير من دول العالم معبرة عن صفات المنتج العمرانى الجديد وأشكاله بالمدن القائمة والجديدة، فقد بدأ النمو السريع للمجتمعات العمرانية المُسيجة فى الولايات المتحدة فى الثمانينات من القرن العشرين، وسرعان ما انتقلت هذه المجتمعات إلى أوروبا وكندا وأمريكا اللاتينية والدول الأسيوية والأفريقية والعربية، وبرغم تعدد الأنماط العمرانية للمجتمعات المُسيجة من دولة لأخرى إلا أنها غالبًا تتشابة فى خصائصها، وتؤكد معظم الدراسات فى مجال علم الاجتماع على تأثير كل من سياسات التحضر والعولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على انتشار هذه الظاهرة كنسق عمرانى عالمى متأثرًا بنمط الحياة الغربية، وقد انتشرت هذه الظاهرة بأشكالها المختلفة فى المدن الجديدة بمحافظات الوجه البحرى، ولكن مؤخرًا بدأت تتجه شركات الاستثمار العقارى نحو الاهتمام ببناء المجتمعات المُسيجة فى المدن الجديدة بمحافظات صعيد مصر ومنها محافظة أسيوط، وقد تعددت الدراسات الأجنبية والعربية التى تناولت ظاهرة المجتمعات المُسيجة، فبعضهم أشار إلى آثارها السلبية فى تحقيق التشرذم المجتمعى والتمييز الاجتماعى ولكونها بداية النهاية لظاهرة المدينة العامة التى عرفت بالماضى، وفى المقابل توجد دراسات أخرى تؤكد على أهمية المجتمعات المُسيجة ودورها فى تحقيق التنمية وأبعاد الاستدامة الحضرية، وتشير إلى إيجابياتها فى تحقيق الخصوصية والأمان والحياة الاجتماعية المرفهة لفئات الطبقات الاجتماعية العليا. ومن هنا انطلقت فكرة هذا البحث فى تعرف المجتمعات الحضرية المُسيجة وانعكاساتها الاجتماعية على المدن المصرية بوجة عام ومدن الصعيد بصفة خاصة .

إشكالية البحث :

يمثل انتشار المجتمعات السكنية المُسيجة فى البيئة العمرانية للمدن المعاصرة ظاهرة تاريخية قديمة النشأة وحديثة النمط، حيث برزت تلك الظاهرة منذ منتصف القرن الماضى نتيجة حدوث تحولات اقتصادية وثقافية كبرى على مستوى العالم. ويعبر هذا الانتشار عن تنامى مجموعة من السياسات الليبرالية الجديدة والابتكارات التكنولوجية ومشروعات التنمية الحضرية المستدامة، التى تكون مقترنة بإعادة هيكلة اقتصادية ليبرالية تسعى لزيادة قوى السوق فى قطاع الإسكان والتعمير، وتؤدى تلك المجتمعات إلى خصخصة الخدمات الاجتماعية الحضرية وزيادة دور طبقة الأثرياء فى تشكيل الملامح العمرانية للمدن(et Ghonimi al.,2010,1). وتعد المجتمعات المُسيجة جزءًا من الاتجاه العالمى لخصخصة المشروعات السكنية ونتاجًا لسياسة العولمة، حيث تطورت الاستثمارات في مجال الإسكان الفاخر بسرعة خلال العقدين الماضيين، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من المساكن لفئة النخبة الراقية، مع تشجيع السياسة الحكومية للقطاع الخاص على العمل والاستثمار في ذلك الميدان(Afify,2017,1). من أجل محاولة تخفيف الأعباء والمسئوليات عن الأجهزة الحكومية فى الدول وتحريرهم للتركيز على توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين فى المجتمعات العامة، وتنفيذ المشروعات الإسكانية لفئات المجتمع المختلفة وتطوير المجتمعات العشوائية. ويؤكد (Klaufus et al., 2017,3) على أن ازدياد المجتمعات المُسيجة ذات الوحدات السكنية العمودية والأفقية فى المدن الحضرية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحت تأثير رأس المال الاستثماري، أدى إلى تفاقم الاستبعاد الاجتماعى لفئات الطبقات المتوسطة والفقيرة بشكل يهدد مستقبل الاستدامة الحضرية الاجتماعية والبيئية.

وتعد المجتمعات المُسيجة هي الاتجاه السائد والنمط النموذجي للإسكان والتنمية في الربع الأخير من القرن العشرين في جميع أنحاء العالم ومنها مصر، فهناك العديد من المجتمعات السكنية ذات البوابات الإلكترونية

المغلقة في جميع أنحاء المدن المصرية، مما يجعلها واحدة من الاتجاهات الشائعة التي لديها القدرة على إجراء تغييرات أعمق في المجتمع المصرى. وفيما يتعلق بالانعكاسات الاجتماعية لهذه الظاهرة على المجتمع المصرى، ظهرت اتجاهات عديدة مؤيدة للتوسع فى بناء المجتمعات المُسيجة فى جميع المدن المصرية باعتبارها قد تسهم فى توفير الأمن والأمان والخصوصية والتجانس الاجتماعى والتميز الطبقى وأيضًا تحقق جودة الحياه وأرقى الخدمات والوجاهه الاجتماعية لفئات الطبقة الغنية التى تقطن بها، وكنمط عمرانى عالمى يسهم فى تحقيق التنمية العمرانية والاستدامة الحضرية. كما ظهرت فى المقابل اتجاهات أخرى تعارض التوسع فى بناء المجتمعات المُسيجة لما قد يترتب عليها من تنفيذ سياسة الفصل النيوليبرالي وزيادة الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وإضعاف الروابط الاجتماعية . ونظرًا لاتجاه بعض المستثمرين مؤخرًا نحو بناء المجتمعات المُسيجة فى المدن الجديدة بصعيد مصر ومنها محافظة أسيوط، جاء البحث الحالى لمعرفة اتجاهات المواطنين بمدينة أسيوط نحو نمو المجتمعات المُسيجة وأسباب الاهتمام ببنائها وخصائص سكانها ومدى تفضيل السكن بها وانعكاساتها الاجتماعية على المجتمع المصرى بوجه عام ومدن الصعيد بصفة خاصة. لذا يتحدد التساؤل الرئيس للبحث الراهن فى تعرف اتجاهات المواطنين نحو المجتمعات الحضرية المُسيجة والانعكاسات الاجتماعية المترتبة على بنائها فى المدن المصرية بوجه عام ومدن الصعيد بصفة خاصة، وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

١. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات عينة البحث فى اتجاهاتهم نحو المجتمعات المُسيجة تعزي إلي نوعية المنطقة السكنية والدخل الشهرى للأسرة ؟
٢. ما اتجاهات العينة نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة فى مدن الصعيد؟
٣. ما اتجاهات عينة البحث نحو مدى تفضيل السكن فى المجتمعات المُسيجة فى مدن الصعيد؟
٤. ما اتجاهات عينة البحث نحو خصائص سكان المجتمعات المُسيجة والعامة فى المدن المصرية؟
٥. ما اتجاهات عينة البحث نحو الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن انتشار المجتمعات المُسيجة فى المدن المصرية ؟

أهمية البحث:

يسهم هذا البحث من الناحية النظرية فى توجية اهتمام الباحثين خاصة فى مجال علم الاجتماع الحضرى نحو إجراء المزيد من البحوث الاجتماعية حول المجتمعات المُسيجة وتأثيراتها المتعددة على المجتمع المصرى بكل فئاته، نظرًا لقلة الدراسات السوسيولوجية المصرية التى أجريت فى هذا الموضوع فى حدود اطلاع الباحثة، كما يقدم البحث الراهن بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تستفيد منها البحوث والدراسات اللاحقة. أما من الناحية التطبيقية يسهم هذا البحث فى إثارة انتباة واهتمام المسئولين عن التنمية العمرانية والحضرية بالدولة حول الآثار المصاحبة للتوسع فى بناء المجتمعات المُسيجة فى المدن المصرية الجديدة بوجه عام وفى مدن جنوب مصر بصفة خاصة من أجل تبنى سياسات واستراتيجيات مجتمعية مناسبة لمواجهة هذه الآثار السلبية. وكذلك توجيه اهتمام المسئولين فى شركات الاستثمار العقاري نحو ضرورة الاهتمام بإنشاء مشروعات سكنية متكاملة لفئات الطبقة الفقيرة والمتوسطة، وتغيير سياسات القطاع الخاص فى مجال الاستثمار العقارى بما يحقق الترابط المجتمعى والمساواة الاجتماعية. كما يسهم البحث الراهن فى توجية اهتمام منظمات المجتمع المدنى والأجهزة الإعلامية نحو ضرورة وضع سياسات

واستراتيجيات مجتمعية توعوية لغرس قيم التضامن والتكافل والمشاركة المجتمعية بين طبقات المجتمع وخاصة طبقة الأثرياء، بما يحقق التماسك المجتمعى ويقلل الفجوة الطبقية فى المجتمع.

أهداف البحث :-

يتحدد الهدف الرئيس للبحث الراهن فى: تعرف اتجاهات المواطنين نحو نمو المجتمعات الحضرية المُسيجة والانعكاسات الاجتماعية المترتبة على بنائها فى مدن صعيد مصر، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية :

١. تعرف اتجاهات العينة نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة فى مدن الصعيد.
٢. تعرف اتجاهات عينة البحث نحو مدى تفضيل الإقامة فى المجتمعات المُسيجة فى مدن الصعيد.
٣. تعرف اتجاهات عينة البحث نحو خصائص سكان المجتمعات الحضرية المُسيجة والعامة فى مصر.
٤. تعرف اتجاهات عينة البحث نحو الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن انتشار المجتمعات المُسيجة فى المدن المصرية.

مفاهيم البحث:

١. الاتجاهات :

عرف (Ritzer,2009,200) الاتجاهات بأنها عملية عقلية توجه استجابة الفرد نحو الأشياء أو الموضوعات سواء بالإيجاب أو السلب، وتتكون من ثلاثة مكونات معرفية وانفعالية وسلوكية. وعرفها (فيريول،٢٠١١،٣٣) بأنها موقف يتخذه فاعل ما فرد أو جماعة إزاء شخص أو مجموعة أو موضوع ما، ويظهر فى سلوكه ومعارفه ودوافعه. كما عرفها (صديق،٢٠١٢،٣٠٦) بأنها تتمثل فى استجابة الفرد لموضوع معين بطريقة ما سلبية أو إيجابية، وفقًا لما لديه من معلومات وحقائق كافية عن هذا الموضوع، وما بداخله من مشاعر إنفعالية إيجابية أو سلبية.

أما إجرائيًا فتعرف بأنها استجابة الفرد بالإيجاب أو السلب لموضوع معين أو شخص ما أو ظاهرة محددة تعبيرًا عما بداخله من انفعالات ومشاعر عاطفية وما يمتلكه من معارف عقلية وخبرات مسبقه.

٢. المجتمعات الحضرية المُسيجة :

عرف (Ruiu,2014,316) المجتمع المُسيج بأنه حى سكنى محاط بالجدران والأسوار يتوافر به الحراسة الأمنية والبوابات الإلكترونية والمنازل الفاخرة، والخدمات والمرافق الخاصة التى لا يسمح للغرباء بالوصول إليها. كما عرفه كل من (Olajide & Lizam,2016,2) بأنه منطقة سكنية تتميز بمداخل محكومة للمشاة والدراجات الهوائية والمركبات، وتتوافر بها الحدائق ومختلف وسائل الراحة ويوجد بها العديد من الخدمات المميزة. وعرفه كل من (Muiga &Rukwaro,2016,87) بأنه تجمع سكنى مغلق بالبوابات يحمل مميزات خاصة من حيث التصميمات المعمارية، ويقتصر استخدام كافة المرافق والخدمات والمميزات الحصرية داخل التجمع على سكانها، ويتحملون بدورهم كافة مصروفات الصيانة والتشغيل والإدارة. وعرفه (Boonjubun,2019,2) بأنه مشروع سكني محاط بالأسوار والبوابات والحراسات، ويتم تقييد وصول الجمهور إليه، وتتميز باتفاقيات قانونية تربط السكان بمدونة سلوك مشترك ومسؤولية جماعية فى الإدارة.

أما إجرائيًا فيعرف بأنه منطقة سكنية مسورة، يوجد بها إجراءات آمنية تحكم عملية الدخول والخروج من بواباتها، وتتميز بسلامة البنية التحتية ونظافة البيئة وتوافر أجود التصميمات المعمارية والخدمات الصحية

والتعليمية والرياضية والترفيهية ومراكز التسوق، ويتسم سكانها بالتقارب فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى .

٣. الانعكاسات الاجتماعية :

تعرف إجرائيًا بأنها التأثيرات المختلفة (الإيجابية والسلبية) الناتجة عن انتشار ظاهرة المجتمعات المُسيجة فى المدن المصرية بوجه عام ومدن الصعيد بصفة خاصة ، وخصوصًا تأثيراتها على التماسك الاجتماعى والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعى فى المجتمع المصرى .

٤. التماسك الاجتماعى :

عرف (المحروقى،٢٠١٦،١٣) التماسك الاجتماعى بأنــه وضع مجتمعــى يتسم بالتداخــل والتعــاون والترابط بين أفــراد المجتمع ويهـدف إلى تحقيق أهداف مشتركــة، ومن خلالــه يتــم التغلب على المشكــلات التى تواجه المجتمـع، والتكيف مع التغيــرات الاجتماعيــة والاقتصاديــة والتكنولوجيــة. وعرفــه كــل من (Schiefer & Noll , 2017,7) بأنه علاقات اجتماعية توجد بين أفراد المجتمع وتقوم على أساس التضامن والولاءات المشتركة والتعاون والثقة المتبادلة، والقيم الجماعية والمصالح والأهداف المشتركة. وكذلك عرفه كل من(Busari &Mekoa,2018,108) بأنه رابطة اجتماعية توجد بين أفراد المجتمع وتعتمد على الشعور بالانتماء والثقة المتبادلة والتعاون والقيم والأهدف والهوية المشتركة .

أما إجرائيًا فيعرف بأنه قوة العلاقات والروابط الاجتماعية بين طبقات المجتمع، من أجل تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية والثقة المتبادلة والوصول إلى المصالح والأهداف المشتركة، والإحساس بالهوية المشتركة والانتماء للوطن.

٥. العدالة الاجتماعية :

عرف (الحديدي،٢٠١٤،٤٦) العدالة الاجتماعية بأنها تلك الحالة التى يشهد فيها المجتمع انتفاء الظلم والحرمان من الثروة أو السلطة، واختفاء الفقر والتهميش وانعدام الفوارق غير المقبولة اجتماعيًا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، وتمتع المواطنين بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن. وعرفها (النجار،٢٠١٦،٣٠٣) بأنها توزيع الموارد الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع لصالح كل الأفراد، بشكل أكثر إنصافًا فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما عرفها (عبد الحليم،٢٠١٨،٢٨٧) بأنها تحقيق المساواة فى توزيع الخدمات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو صحية أو تعليمية أو سياسية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز بسبب نوع أو عرق أو دين أو جنس، مع مراعاة أحقية الحصول على الخدمات فى ضوء موارد وإمكانيات المجتمع واحترام آدمية الإنسان، وتوفير الحد الأدنى للكفاف الاقتصادى والمعيشى.

أما إجرائيًا فتعرف بأنها تحقيق المساواة والفرص المتكافئة بين أفراد المجتمع فى الحصول على الموارد والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية أو غيرها، دون تمييز على أساس المكانة الاجتماعية أو المستوى الاقتصادى أو الدين أو النوع أو أى أسباب أخرى .

٦. الأمن الاجتماعى :

عرف (العوامى،٢٠١١،٨) مفهوم الأمن الاجتماعي بأنه سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف

والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، وتوفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي. وعرفه (عبد الحليم،٢٨٧،٢٠١٨) بأنه التعاون والدعم المبذول بين الأجهزة المعنية بتقديم الخدمات للمواطنين، وبين المجتمع بكافة أفراده وجماعاته وجمعياته الأهلية ومنظماته الرسمية والشعبية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية فى إطار علاقات متطورة وفعالة تنمى الثقة وتحقق رضا الجمهور وتوفر إمكانيات العمل الجماعى المشترك والمنظم، وتواجة كافة أشكال الجريمة والانحراف ، لكى يعيش كل فرد آمن على حياته وماله وأسرته ومستقبلها، متوافقًا مع مجتمعه. كما عرفه (العشرى،٢٠١٩ ،٨٦) بأنه يشمل كل نواحى الحياة التى تهم الإنسان وتهدد حياته بدءًا من التحرر من التهديد المستمر من الجوع والمرض والفقر والبطالة والحرمان من التعليم، كما يمكن قياس الأمن الاجتماعى من خلال تحقيق كل من الأمن الغذائى والاستقرار السياسى والصحى والتعليمى من واقع المسئولية الاجتماعية لجميع الفئات المعنية بذلك.

أما إجرائيًا فيعرف بأنه تحقيق الاستقرار لأفراد المجتمع واحترام خصوصيتهم وتوفير الحماية والطمأنينة لهم من أى أخطار داخلية أو خارجية تهدد حياتهم سواء من الناحية الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ، كالاضطرابات السياسية والحروب والفقر والمرض والبطالة والجريمة والعنف وغيرهم.

الدراسات السابقة :

باستقراء التراث البحثى السوسيولوجى المرتبط بالظاهرة موضوع البحث، أمكن تقسيم هذه الدراسات السابقة وفقاً للمحاور التالية:

١. دراسات تناولت المجتمعات المُسيجة من حيث خصائصها وأسباب نموها:

سعت دراسة (المختار،٦،٢٠١٤) إلى التعرف على عوامل إعادة التشكيل الاجتماعي لمدينة مسقط الكبرى، وما نتج عنها من تفاوت اقتصادي واجتماعي وبيئي بين مختلف أحياء المدينة، واعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة وأداة المقابلة الشخصية، ومن أهم نتائجها: أن معايير توزيع الأسر في المساحة الحضرية المأهولة، قد تغيرت من معايير اجتماعية تقليدية إلى معايير اقتصادية بحتة، تحددها المزايا البيئية للمدن المغلقة، ومقومات الموقع الجغرافى والمحتوى الاجتماعي، ومستوى الخدمات والمرافق العامة. وجاءت دراسة (Al Shawish,2015,67) للتعرف على أثر المجتمعات المغلقة على النسيج المادى والاجتماعى لمجتمع دار السلام بمدينة الدوحة، واعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة ودليل المقابلة، ومن أهم نتائجها: أن سكان المجتمعات المغلقة يتسمون بأنهم أثرياء ولديهم ثقافة خاصة وسلوك اجتماعي يميزهم عن سكان المجتمع المحلى العام. وفى هذا السياق سعت دراسة (Muiga &Rukwaro,2016,85) إلى التعرف على مستوى الرضا بين سكان المجتمعات المغلقة حول طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية السائدة بها، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفى وأداة الاستبيان بالمقابلة الشخصية، وطبقت الدراسة على عينة عددها (١٨٦) من سكان المجتمعات المغلقة فى نيروبى، ومن أهم نتائجها: أكدت عينة الدرسة على أن المجتمعات المسورة أسهمت بدورًا فعالًا فى تعزيز الأمن والخصوصية والحياة المرفهة لسكانها وخاصة للأطفال، ولكن ترتفع بها تكاليف رسوم المساكن والخدمات بشكل مبالغ فيه. كما سعت دراسة (Elhadary & Ali ,2017,45) إلى الكشف عن أسباب انتشار المجتمعات المغلقة فى مجتمعات النصر بمدينة الخرطوم فى السودان، واعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة وأداة الاستبيان ودليل المقابلة، ومن أهم نتائجها: أن أسباب انتشار المجتمعات المغلقة ترجع إلى عدم الشعور بالأمان فى البيئة المادية والاجتماعية خارج هذه المجتمعات، وقصور الحكومة فى تحمل

مسؤوليتها في تقديم خدمات أفضل للأثرياء، والرغبة فى التميز وتحقيق المكانة الاجتماعية. وأخيرًا جاءت دراسة(Jimmy et al., 2019, 1) للتعرف على أثر التقسيم العمرانى فى الحضر على نوعية الحياة في مدينة نيروبي بكينيا، واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعى وأداة الأستبيان ودليل المقابلة، وطبقت على عينة عشوائية عددها (٤٤٩) مفردة من ثلاثة مناطق سكنية مختلفة (منطقة فقيرة، ومنطقة مسورة، ومنطقة غير مسورة)، كما طبقت على عينة عمدية عددها ٨ حالات. ومن أهم نتائجها: أن سكان المجتمع المسور يشعرون بالرضا عن نوعية الحياة مقارنة بسكان المناطق الفقيرة، بسبب تمتعهم بالأمن والخصوصية والحياة المرفهة وخدمات عالية الجودة.

٢. دراسات تناولت المجتمعات المُسيجة من حيث انعكاساتها على الفرد والمجتمع:

استهدفت دراسة (Marafi, 2011, 2-6) التعرف على أثر السياسة النيوليبرالية على الفصل العنصري في المجتمعات ذات البوابات في القاهرة الكبرى، واعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة وأداتى دليل المقابلة والملاحظة بالمشاركة، وطبقت على عينة من سكان مدينة الرحاب بالقاهرة الكبرى، ومن أهم نتائجها: أن الخوف من الجريمة والعنف من أهم الأسباب التى دفعت حالات الدراسة إلى السكن فى مدينة الرحاب كمجتمع مسور، وعلى الرغم من ذلك مازالوا يشعرون بالذعر والخوف من الفقراء. وسعت دراسة (Goix & Vesselinov,2014,619) إلى التعرف على العلاقة الارتباطية بين عملية تشكيل اللامساواة ونمو المجتمعات المغلقة في غرب الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعى ومقياس المسافة الاجتماعية، ومن أهم نتائجها: أن انتشار المجتمعات المغلقة يسهم فى زيادة الفصل الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بالوضع الطبقى والإثني فى غرب الولايات المتحدة. وسعت دراسة (Mohd et al., 2015,567) إلى تناول المجتمعات المغلقة والآثار المترتبة عليها، واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعى بالعينة ومنهج دراسة الحالة، كما استخدمت أداة الاستبيان ودليل المقابلة، وطبقت على عينة عشوائية بسيطة قوامها ٢٣٥ مفردة من مجتمع إيبوه بماليزيا، ومن أهم نتائجها: أن المجتمعات المغلقة تؤدى إلى الفصل العنصرى والفجوة الاجتماعية بين سكانها وأولئك المقيمين فى المناطق المحيطة. وجاءت دراسة (صالح،٢٠١٧،٢) للتعرف على أثر الرأسمالية الحضرية فى زيادة معدلات إيكولوجيا الخوف فى كلا من العشوائيات والمدن المغلقة بالقاهرة، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعى بالعينة وأداتى الاستبيان ودليل المقابلة، وطبقت الدراسة على عينة عمدية عددها (٢٩) من المهتمين بدراسة العشوائيات ومشاكل الحضر والمدن الحضرية، ومن أهم نتائجها: أن هناك علاقة سلبية بين الرأسمالية الحضرية وازدياد إيكولوجيا الخوف فى كلا من العشوائيات والمدن المغلقة بالقاهرة. وأخيرًا سعت دراسة(Wang et al.,2018,2) إلى التعرف على أثر نمو المجتمعات المغلقة على تجزئة المجتمع الحضرى، وطبقت هذه الدراسة على عينة عددها (٢٢٦) فرد من مدينة شنتشن بجنوب الصين، كما اعتمدت على المنهج الوصفى واستخدمت أداة الاستبيان ومقياس ليكرت. ومن أهم نتائجها: أن المجتمعات المغلقة أسهمت بدور كبير فى تفكك المجتمع الحضرى وزيادة الفوارق الاجتماعية واللامساواة بين طبقات المجتمع وخاصة طبقة الأثرياء والفقراء.

٣. تعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت هذه الدراسات السابقة مع البحث الراهن فى تناول موضوع المجتمعات المُسيجة بوجه عام، ولكنها اختلفت مع البحث الراهن فى الزاوية التى تناولت بها الموضوع حيث ركزت بعض الدراسات السابقة على خصائص المجتمعات المُسيجة وسمات سكانها، والبعض الآخر ركز على تناول الآثار المترتبة عليها وخاصة مشكلة التجزئة الحضرية. ونظرًا لأن معظم الدراسات السوسيولوجية السابقة التى تناولت هذا الموضوع فى مصر تركزت على محافظات الوجه البحرى وخاصة القاهرة، لذا جاء هذا البحث لتعرف اتجاهات سكان مدينة أسيوط نحو نمو المجتمعات المُسيجة والانعكاسات الاجتماعية المترتبة على بنائها فى المجتمع المصرى بوجه عام ومدن الصعيد بصفة خاصة. وكذلك اختلفت هذه الدراسات السابقة مع البحث الراهن فى المجال الجغرافى والبشرى، حيث نجد إن هذه الدراسات السابقة أجريت معظمها على سكان المدن المغلقة فى دول مختلفة باعتبارها ظاهرة عالمية منتشرة فى مختلف دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية مثل مصر والسودان وعمان وقطر وكينيا وأمريكا والصين وماليزيا، بينما أجري البحث الراهن فى مدينة أسيوط وهى إحدى مدن صعيد مصر، كما يلاحظ أن معظم هذه الدراسات السابقة طبقت على سكان المجتمعات المُسيجة ماعدا دراسة (المختار،٢٠١٤) التى طبقت على عينة من سكان مدينة مسقط بعمان، وكذلك دراسة (Jimmy et al.,2019) التى طبقت على عينة من السكان المقيمون فى ثلاثة مناطق سكنية مختلفة (منطقة فقيرة ، ومنطقة مسورة ، ومنطقة غير مسورة) ، بينما طبق البحث الحالى على عينة عشوائية بسيطة من سكان مدينة أسيوط ، وعينة عمدية من ملاك الوحدات السكنية بمجتمع بورتو بمحافظة أسيوط. وكذلك يتفق البحث الراهن مع هذه الدراسات السابقة فى اعتماده على المنهج الوصفى التحليلى ومنهج المسح الاجتماعى وأداة دليل المقابلة، بينما يختلف معهم فى اعتماده على مقياس الاتجاهات. كما يلاحظ أن معظم هذه الدراسات السابقة كانت دراسات أجنبية، وقلة الدراسات السوسيولوجية العربية التى تناولت هذا الموضوع وخصوصًا فى مصر. وقد استفاد البحث الراهن من الدراسات السابقة ونتائجها في بناء الإطار النظري للبحث وصياغة أهدافه وتساؤلاته، وفى صياغة مفهومات البحث، وأثناء مرحلة اختيار المناهج وتصميم أدوات البحث، وفي معرفة كيفية اختيار العينة والأسلوب الصحيح لسحبها .

الإطار النظرى للبحث :

١. المداخل النظرية للبحث:

يعتمد هذا البحث فى توجه النظرى على نظرية العولمة ونظرية رأس المال الاجتماعى ونظرية سلع النادى ونظرية الحلقات الدائرية ، ويتضح ذلك فيما يلى :

أ. نظرية العولمة :

ترتبط هذه النظرية بالنموذج الرأسمالي الغربى وتطوره المتواصل تاريخيًا، والذي يقود إلى نظام مهيمن عالميًا على الأنساق الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، خصوصًا فى البلدان النامية والعربية، وتسهم فى صنع هذه التغييرات المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات. وقد أدت ظاهرة العولمة وما أحدثته من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية إلى عولمة وسائل الإعلام وتعميم الثقافة الغربية في جميع دول العالم ونشر نظام الخصخصة واقتصاديات السوق الحر وسيادة عصر التقنية المتطورة الذي يعتمد على العلم والمعرفة (الزعبى،٢٠١٢،٢).

كما أثرت عولمة الاقتصاد على سوق العقارات فوجهت الزيادة الهائلة في الاستثمار المحلى والأجنبي نحو مجال خصخصة الفضاء العام والخدمات والعقارات السكنية الفاخرة لصالح الطبقات العليا فى المجتمع(Tedong et al. ,2017, 559). وبفضل عولمة وسائل الإعلام والاتصالات انتقلت العديد من النماذج الثقافية الغربية، ومنها النموذج السكنى الفاخر المُسيج بالحوائط والأسوار من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية إلى الدول النامية استجابة لحاجة طبقة الأثرياء إلى الحياة المعيشية المرفهة ، فهذه المجتمعات المُسيجة تعتبر على اختلاف تصنيفاتها جزءًا من الاتجاه العالمى لخصخصة العمران التى تدعم أشكالًا مختلفة من الحكم الحضرى الخاص . ولذلك تحول العديد من المستثمرين العقاريين من الاستثمار فى سوق الإسكان المنخفض ومتوسط الدخل، إلى تلبية الزيادة السريعة في الطلب على المساكن الفاخرة من قبل فئات الطبقة العليا التى ترغب فى المعيشة بمناطق سكنية مغلقة، يتوافر بها الخصوصية والأمن وأجود الخدمات .

فظهرت المدن السكنية المُسيجة ذات البوابات عبر العالم كنمط سكنى عالمى، يقوم على خصخصة الخدمات والمرافق الحضرية بها لصالح سكانها، ويتم إعدادها علي أعلي مستوي من الرفاهية والتخطيط، وتوافر الخدمات الأمنية والحراسة على بواباتها(Delmelle , 2019,3). ويعبر انتشار المجتمعات المغلقة عن تنامى مجموعة من التجارب السياسية الليبرالية الحديثة والإبداعات المؤسسية والمشروعات الحضرية المستدامة، التى تكون مقترنة بإعادة هيكلة اقتصادية ليبرالية تسعى لزيادة قوى السوق فى قطاعى الإسكان والعقارات(Fu,2019,3). فقد ساعد انتشار السياسات الليبرالية الحديثة بفضل استراتيجيات العولمة فى الدول النامية على تشجيع الحكومات لطبقة الرأسماليين للتوجه نحو الاستثمار فى قطاع الإسكان المغلق الفاخر، وتحمل جميع النفقات الخاصة بالبناء والمرافق والخدمات وصيانة البنية التحتية والطرق بالاتفاق القانونى مع سكان هذه المجتمعات.

ب. نظرية رأس المال الاجتماعى:

تقوم نظرية رأس المال الاجتماعى على إسهامات كل من بيير بورديو وجيمس كوليمان وروبرت بوتنام ، ويتحدد جوهر هذه النظرية فى أن العلاقات الاجتماعية القائمة على الثقة والتعاون المحددة في إطار بعض القواعد والمعايير المتفق عليها، يمكن من خلالها إيجاد أعمال مقصودة تسهم في إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع. أى أن الثقة المتبادلة، وقواعد المعاملة بالمثل وتبادل الدعم الاجتماعي بين أعضاء كل الشبكات الاجتماعية تشكل نوع من الموارد، وأن الوصول إلى هذه الموارد يمكن أن يسهم فى تحقيق الأهداف المرجوه(هلالى،١،٢٠١٥-٢). وتتضح أهمية رأس المال الاجتماعى على المستوى الفردى فى تقوية المعايير الاجتماعية الإيجابية وتعزيــزها مثل الثقـــــة بالغير والعلاقات الإنسانية الطيبة والتعاون بين البشر بعضهم بعضًا، وعلى المستوى المجتمعى يعمل على زيادة قوة بنية المجتمع وخاصة شبكات الأمن الاجتماعى وروابط الدعم الاجتماعى المتبادلة بهدف تسهيل عمليات التفاعل الاجتماعى داخل المجتمع، كما أنه يسهم فى تقارب الثقافات الموجودة بالمجتمع وخاصة فى المجتمعات التى تتعدد بها الثقافات الفرعية، مما يقلل من حدة الصراعات والنزاعات المدنية بين تلك الفئات(مصطفى،١٧٥،٢٠١٧). وفى ضوء هذه النظرية يمكن القول إن ما شهدته المدن الحضرية خاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين من بروز وانتشار ظاهرة جديدة تمثلت في إعادة توزيع الشرائح الاجتماعية للسكان حسب قدراتهم الاقتصادية، وتحديدًا حسب قدراتهم الشرائية على اقتناء المسكن الملائم الفاخر في المكان الذي يرغبون فيه. أدى إلى تغير معايير توزيع الأسر في المجال الحضري من معايير قبلية أو عرقية أو قانونية أو اجتماعية إلى معايير اقتصادية

بحتة تحددها المزايا البيئية للموقع، ومستوى الخدمات والمرافق العامة في هذا القطاع(المختار،٧،٢٠١٤). فظهرت المجتمعات المُسيجة بالأسوار والبوابات التى يسكنها أفراد الطبقات العليا وفوق المتوسطة، والتى تعتمد على الحواجز البشرية والمادية والإجراءات الأمنية لمنع دخول الغرباء من أفراد الطبقات الفقيرة والمتوسطة، تحقيقًا للأمن والأمان، وخوفًا من الجرائم المنتشرة فى المدن العامة (Carrasquillo,2011,446). وذلك يسهم بدوره فى تشكيل رأس المال الاجتماعى لدى فئات المجتمع المختلفة، فيجعل فى معظم الأحيان سكان المجتمعات المُسيجة فى حالة عزلة اجتماعية عن سكان المجتمع العام، وأقل قدرة على الاندماج الاجتماعى مع الفئات الطبقية الأخرى، حيث إن طبيعة الحياة والمعيشة فى هذه المجتمعات تفرض قيمها المغلقة على سكانها، وتجعلهم يعزفون عن التفاعل وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين من الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، وتجعلهم يسعون دائمًا إلى تكوين شبكة علاقات اجتماعية قوية مع الأفراد المتشابهين معهم فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى، مما قد يزيد الفوارق الاجتماعية والثقافية بين أبناء المجتمع الواحد. ومن ناحية أخرى قد تسهم هذه المجتمعات المُسيجة فى خلق الشعور بالتهميش والاستبعاد المكانى والاجتماعى لدى أفراد الطبقة الفقيرة، مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة وقيم التعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع .

ج. **نظرية سلع النادى** :

طور جيمس بوكانان نظرية سلع النادي في بحثه عام ١٩٦٥م، حيث أكد على أن سلع النادي هى نوع من السلع الجيدة في الاقتصاد وتصنف أحيانًا كنوع فرعي من السلع العامة التي يمكن استبعادها ولكنها غير متنافسة أو هناك تنافس منخفض في استهلاكها، وتتسم بالرفاهية وتتعلق حصريًا بالملكية الخاصة أى أن جميع السلع والخدمات يتم استهلاكها أو استخدامها بشكل خاص.

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية وهى أن هذه المجتمعات المُسيجة تشبة النادى من حيث أنها تشتمل على سلع وخدمات أكثر كفاءة للاستهلاك الجماعي من قبل سكانها نظرًا لكونهم أعضاء فى هذا النادى يتمتعون بحقوق الملكية فى ظل وجود اتفاقيات قانونية تربط السكان بمدونة سلوك مشتركة، كما تقوم هذه النظرية على فكرة الاستبعاد الإرادى الأمثل لنخب المجتمع فى مقابل الاستبعاد اللاإرادى لفقراء المجتمع من سكان العشوائيات(Narayanasamy & Mohammad,2011, 498) وتتمتع هذه المجتمعات بالعديد من الفوائد مما يجعلها أكثر أمانًا واستدامة لتقديم مجموعة من الحقوق المعيشية المميزة لسكانها دون غيرهم، وتتوافر بها أجود أنواع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والترفيهية والرياضية والتسويقية ، بجانب خدمات التنظيف والمناظر الطبيعية وصيانة المرافق المشتركة، ومن خلال توافر الخدمات الأمنية على بواباتها تتحقق السلامة وتعزز البيئة المحلية كوسيلة لتحسين بيئتها عن طريق منع دخول غير المرغوب فيهم ، لحماية سكانها وممتلكاتهم من الجريمة المنتشرة فى المدن المفتوحة .

د. نظرية الحلقات الدائرية:

طور هذه النظرية ارنست بيرجس عام ١٩٣٣م ، وجوهر هذه النظرية يتلخص فى أن اتساع المدن يحدث بشكل حلقات دائرية متداخلة ومشتركة فى المركز، واعتبر ذلك النموذج ينطبق على جميع المدن وخاصة الكبيرة منها، وبالرغم من أن هذه المناطق تختلف في اتساعها إلا أنه رأي أن المدينة تنمو وتتطور من الداخل إلى الخارج، فيرجع سبب التوسع إلى الضغط الذي يولده نمو المنطقة التجارية والصناعية على المنطقة السكنية بالإضافة إلى نمو هذه المنطقة عند الأطراف ورغبة سكانها فى الابتعاد عن مركز المدينة ومشكلاته.

ولذلك تقترح هذه النظرية أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان فى المدن الأمريكية تنتظم على شكل حلقات دائرية تحيط بمركز المدينة التجارى، وهذه الحلقات هى: المنطقة التجارية المركزية وتمثل مركز النشاط الاجتماعى والاقتصادى، وحافة المنطقة التجارية التى تحيط بالمركز التجارى ويقطن بها الفئات ذوى الدخل المنخفض وتضم الأحياء المتخلفة ، ثـــم منطقة سكن عمال الصناعة، ويليها منطقة سكن الفئة العليا التى يتميز السكن فيها بمستـــوى أفضـــل من المناطق السابقة، وتحوى مساكن مستقلـــة وعددًا قليلًا من المبانى تتكون من شقـــق لذوى الدخـــل المرتفع، وأخيرًا منطقة أطراف المدينة (الضواحى) وتحتوى هذه المنطقة المدن التابعة أو الطفيلية (Vesselinov,2010,989). ومن خلال هذه النظرية نجد أن بيرجس قد عالج نمو المدينة فى ضوء امتدادها الفيزيقى وتمايزها فى المكان، حيث تختلف المناطق السكنية فى المدن وفقًا للمستوى الاقتصادى والاجتماعى لسكانها ، فهناك مناطق يقطن بها الفقراء ومناطق يقطن بها أفراد الطبقة المتوسطة ومناطق يقطن بها الأغنياء تتوافر بها أفضل مستويات المعيشة بما يتناسب مع مستويات سكانها وقدراتهم الاقتصادية.

٢.المجتمعات الحضرية المُسيجة :

انتشرت المشروعات السكنية المُسيجة على نطاق واسع في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وأصبحت قضية مثيرة للقلق بين الباحثين وصناع القرار خلال العقود الثلاثة الماضية. ففى الآونة الأخيرة اتجهت الحكومات في العديد من البلدان الأفريقية نحو تشجيع استثمارات الشركات الأجنبية والمحلية في قطاع الإسكان الحضري من أجل تحقيق التنمية الحضرية، وخاصة الاستثمار فى مجال المجتمعات المُسيجة التى تتشكل على أساس المكانة والثروة(Noorloos & Kloosterboer ,2018,1223). أما في مصر على وجه الخصوص، فقد شهد مفهوم المجتمعات المُسيجة نموًا هائلًا فى معظم المدن المصرية الجديدة من خلال دعم الحكومة المصرية للمستثمرين المحليين والأجانب في بناء مجتمعات مُسيجة للطبقتين العليا وفوق المتوسطة في المجتمع المصري، حيث تبنت الدولة سياسة خصخصة العمران بالمدن الجديدة بسبب احتكار الثروة من قبل عدد قليل من النخب السياسية ورجال الأعمال.

وقد ظهرت اتجاهات خاطئة ربطت العمران الأخضر والمستدام بالتكلفة المرتفعة وبالرفاهية المطلقة، وصاحب ذلك ضياع الجوهر وغياب الفكرة الأساسية لتوجهات الاستدامة. فهذه المجتمعات المغلقة تعبر عن احتياجات الأثرياء لبيئة معيشية جديدة متميزة تتلائم مع النمو الاقتصادى والفكر الرأسمالي، هذا وقد تزايدت رغبة الأفراد فى السكنى فى المجتمعات المغلقة لما تمثله لهم من أسلوب معيشة يشابه ما يرونه من أسلوب حياة الغرب (Bagaeen et al.,2010,4)

وتتسم المجتمعات المُسيجة سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة المساحة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من أنماط المجتمعات السكنية الأخرى فى المدن، فهى مناطق سكنية يقطن بها أفراد الطبقات العليا وفوق المتوسطة، وتتوافر بها أفضل التصميمات المعمارية وأجود الخدمات والمرافق، وتتسم بجودة البنية التحتية، مع وجود البوابات ونظم الأمن المتطورة وكاميرات المراقبة مما يصعب اختراق جيوبها المحصنة من غير سكانها والمترددين عليهم(Ruiu,2014,316). وتتوافر بهذه المجتمعات درجة عالية من الخصوصية والهدوء والشعور بالأمان بفضل إجراءاتها الأمنية التى تحكم عمليات الدخول والخروج عبر

بواباتها(Glasze,2011,210). وتتسم الوحدات السكنية داخل المجتمعات المُسيجة باختلاف أنماطها المعمارية وارتفاع قيمتها العقارية مقارنة بالوحدات السكنية خارجها، كما تتميز بالنظافة البيئية وتوافر أجود المساحات الخضراء والمسطحات المائية الخاصة بسكانها. وتتسم العلاقات الاجتماعية بين سكان المجتمعات المُسيجة بقوة الروابط الاجتماعية والتعاون المستمر من أجل المحافظة على النمط الإسكاني الجديد، بينما فى المقابل تضعف شبكة علاقاتهم الاجتماعية مع سكان المجتمع العام (Boonjubun,2019,7). كما يتسم سكانها بالتجانس والتقارب فى الطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادى والتفكير والأهداف، والحاجة إلى العيش فى إطار سلوكي منظم قائم على تحديد قواعد ومسؤوليات مشتركة بين سكانها لحماية وصيانة التجمع المُسيج وبيئته.

وفى الآونة الأخيرة تزايد انتشار المجتمعات العمرانية المُسيجة وتطورت أنماطها فى مصر مع تنامى اهتمام السكان بالانتقال إليها كنمط جديد للعمران، يسعى عدد من الأثرياء والمشاهير للحصول على المميزات العمرانية الكثيرة بداخلها والتى لم تكن موجودة فى مساكنهم القديمة. لذا لم تنشأ المجتمعات المُسيجة من فراغ ، لكن نتيجة عدة عوامل أدت إلى ظهورها، ومنها: ازدياد النمو الحضرى والتكدس السكانى فى المدن المصرية حيث بلغ عدد السكان فى مصر ١٠٠ مليون نسمة وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصرى لعام ٢٠٢٠م، ويتركز ما يقارب ٩٩.٣% من سكان مصر في وادي النيل والدلتا أى فى مساحة لا تتجاوز ٨% من إجمالى مساحة مصر(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصرى). مما أدى إلى التدهور العام للفراغات العمرانية والبيئة السكنية بالمدن، والازدحام المروري فى الطرق، وانتشار التلوث البيئى وانخفاض أداء وكفاءة الخدمات المجتمعية وغيرها من المشكلات التى دفعت الطبقات الغنية للهروب إلى تلك المجتمعات بحثًا عن نمط حياة أفضل. كما أن تحقيق الأمن والسلامة هى أولوية أولى لمعظم سكان المجتمعات المغلقة ، حيث تزايد الهاجس الأمنى لدى سكان الطبقات العليا وفوق المتوسطة نظرًا لارتفاع معدلات الجريمة فى المدن العامة، وقد مثلت البوابات والأسوار العالية ونظم المراقبة والحراسة الإلكترونية المتطورة فى المجتمعات المُسيجة وسيلة للتمتع ببيئة سكنية آمنه(Glasze,2011,211). بالإضافة إلى ازدياد تطلعات الطبقات العليا للحصول على إسكان متميز يحقق رغباتهم، باعتبار أن الإسكان الخاص المغلق قادر على تحقيق رغبات هذه الفئات من خلال توفير نمط حياة مثالى ومستوى متميز من الخدمات والمرافق الأساسية والمناطق الخضراء والبيئة الصحية اللازمة لهم(Demir & Mukhlis , 2017, 2). نظرًا لما أصبحت تتسم به المجتمعات العامة من مظاهر التلوث البيئى، وتخريب الممتلكات العامة وانتشار التلوث الضوضائى، وارتفاع معدلات العنف والجريمة والتحرش .

بجانب إقبال الطبقات العليا التى تمتلك النزعة الاستهلاكية والقوة الشرائية على السكن بالمجتمعات المُسيجة باعتبارها بيئة سكنية هادئة تحقق جودة الحياة وتوفر احتياجات هذه الفئات من الرغبة فى الشعور بالتميز الاجتماعى والمكانة الاجتماعية والرفاهية والخصوصية والتجانس الاجتماعى. كما نمت هذه المجتمعات استجابة لرغبة الطبقات الغنية فى المحاكاة لإسلوب حياة الغرب، حيث يتميز أسلوب المعيشة بهذه المجتمعات بأنه مشابه لنموذج المسكن الأمريكى وأسلوب معيشة الغرب من حيث الرفاهية والراحة والتميز والتنوع فى النماذج التصميمية للمسكن الفاخر. وجاءت هذه المجتمعات أيضًا نتيجة خفض الإنفاق الحكومى فيما يخص التنمية السكنية لذوى الدخل المرتفع من خلال التحول نحو آليات الفكر الاقتصادى الحر الذى يدعم الخصخصة فى مجال العمران والخدمات، وتوفير مصادر للدخل لتمويل المشروعات الوطنية وخاصة إسكان

محدودى الدخل. أى أن النمو في تراكم رأس المال سواء كان ذلك بسبب سياسات الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات أو ظهور الرأسمالية منذ الثمانينات، أدى إلى اتجاه الدولة نحو التغير فى أنماط الإنتاج من خلال التوسع الاستثمارى للقطاع الخاص فى مجال الأراضي والعقارات والخدمات، وذلك لرفع معدل الاستيطان بالمدن الجديدة وتعمير الصحراء .

٣. الانعكاسات الاجتماعية المترتبة على انتشار المجتمعات المُسيجة :

تختلف الانعكاسات المترتبة على نمو المجتمعات المغلقة من دولة إلى أخرى تبعًا لحجم المجتمع العام وطبيعة الروابط الاجتماعية بين المواطنين، والمستوى الاقتصادى للدولة، وفى ضوء الدراسات السوسيولوجية العربية والأجنبية التى أجريت على المجتمعات المُسيجة يمكننا تحديد الانعكاسات الاجتماعية لهذه الظاهرة فيما يلى:

أ. المجتمعات المُسيجة وتحقيق التماسك الاجتماعى :

يسهم نمو ظاهرة المجتمعات الحضرية المُسيجة فى زيادة الفصل الثقافى والاجتماعى بين طبقات المجتمع، ويكـرس عزلة سكان المجتمع المُسيج عن واقع المجتمع المحلى المحيط، ويفقد إحساسهم بالمجتمع ويقلل اهتمامهم بمشاكله الاجتماعية(Goix & vesselinov,2015,619). أى أن المجتمعات المُسيجة جعلت الانفصال المادي بين طبقات المجتمع منهجاً للحياة وتحقيقًا للرفاهية، ويختفي بذلك معنى الجوار بالمفهوم المتعارف عليه تقليديًا، وهذا الاستبعاد يقلل من عدد الأماكن العامة التي يمكن أن يساهم ويشارك فيها الجميع، وبالتالي تقل العلاقات والتفاعلات بين الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية، مما يزيد المسافة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد (Boonjubun,2019,10).

حيث إن انتشار هذا النمط العمرانى الحديث المحاط بالحوائط والأسوار، والمزود بالبوابات والحراس وكاميرات المراقبة يسهم فى زيادة التجزئة الحضرية والمجتمعية، ويقلل التماسك الاجتماعى بين طبقات المجتمع الواحد. كما أنه يخلق مناطق راقية للأغنياء وأخرى مهملة للفقراء، ويخلق أنماطًاجديدة من العزلـــة والتهمـــيش الاجتماعـى، ويضع حواجـز فاصلة بين المواطنين على أساس الطبقة والثروة والمكانة الاجتماعية، مما يؤثر سلبًا على الإحساس بالمواطنة والانتماء للوطن (Bayon et al.,2012,35).

ومما لا شك فيه أن هذه المجتمعات المُسيجة لا تعبر عن الحواجز المادية فحسب، ولكنها رموز للقيم المغلقة الخاصة بأولئك المقيمين داخلها والذين يرفضون الاندماج مع بقية أفراد المجتمع، فتتسع الفجوة الاجتماعية بين سكان هذه المجتمعات والمقيمين خارجها(Alkan-Gokler ,2017,689). مما يجعل طبيعة الحياة داخل المجتمعات المُسيجة تتسم بالانغلاق والعزلة وراء الأسوار، ووضع قواعد وقيود وإجراءات أمنية صارمة على الدخول والخروج من بواباتها لمنع دخول غير المنتمين إليها، حيث يقتصر الدخول بها على السكان وزوارهم من خلال البطاقات الخاصة أو الأكواد المشفرة أو التصاريح والدعاوى لإثبات الإقامة أو الزيارة، ويتم غلقها بالأسوار وحمايتها من قبل حراس الأمن، ويقتصر استخدام كافة المرافق والخدمات والمميزات الحصرية داخل التجمع لسكانها دون غيرهم ويتحملون بدورهم كافة مصروفات الصيانة والتشغيل والإدارة .

وبذلك أسهمت البوابات والإجراءات الأمنية الصارمة التى تمنع أو تقيد الدخول بهذه المجتمعات لغير سكانها فى زيادة ضعف الروابط الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وتبني ثقافة الكانتونات الانعزالية التي

تؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعي، والهروب من المجتمع العام ، وتكرس ثقافة الفصل والانعزال لطبقة الأغنياء والمشاهير وتقويض الاندماج الاجتماعي وإثارة الخوف من تجربة التفاعل مع الآخر.

ب. **المجتمعات المُسيجة وتحقيق العدالة الاجتماعية :**

يعد تزايد الاهتمام ببناء مجتمعات سكنية مسيجة بالأسوار الصاعدة في البلدان النامية كجزء من تأثير الرأسمالية الأمريكية في أوائل التسعينيات، تعبيرًا عن عدم المساواة الطبقية ونتاجًا لنظام الرأسمالية الجديدة بعد الانتقال من الاشتراكية، حيث نفذت الدولة سياسات الإسكان الاجتماعي، وأعطت للرأسماليين دورًا أكبر فى القطاع الخاص، وحولت سياسات السوق مشروعات الإسكان إلى سلعة لأولئك الذين يستطيعون تحمل تكلفته(Polanska ,2010,421) . كما أدت هذه المجتمعات المُسيجة إلى زيادة حدود الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة من خلال الاتجاه نحو خصخصة الفراغات العامة والمشروعات الإسكانية والخدمات، وبالتالى أسهم ذلك بدوره فى زيادة التوتر الطبقى وتراجع العدالة الاجتماعية وانتشار الإحساس بالظلم الاجتماعى بين أفراد الطبقة المتوسطة والفقيرة (Youssef,2015,2). وقد أسهمت سياسة الخصخصة للمساحات العامة فى إنتاج ثقافة الاستبعاد الاجتماعي، كسمة ناشئة في المدن النيوليبرالية، التى تعتمد على الجدران والبوابات، كحواجز مادية ورموزًا للوقاية والحماية من تطفل الغرباء من الطبقات الفقيرة والمتوسطة (Ruiu,2014,316). وبذلك تؤدى ظاهرة المجتمعات المُسيجة إلى تدمير حقوق أفراد آخرين في المجتمع يرغبون فى التمتع بحقوق مجتمعهم من حيث استخدام المساحات المفتوحة والخدمات المتنوعة والمسطحات الخضراء العامة والتفاعل والاندماج مع الطبقات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع ، مما يخلق ظروف وأنماط حياة غير متكافئة بين فئات المجتمع المختلفة.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول إن عدم تحقيق المساواة المكانية والاجتماعية بين أولئك الذين يعيشون داخل هذه المجتمعات المغلقة والمقيمين خارجها، يخلق فجوة بين توقعات المواطنين واحتياجاتهم المادية وعجز الدولة عن الوفاء بها، وهذه الفجوة تتغذى بصمت وتنمو بين فقراء الحضر، الذين يشعرون بالعداء نحو أولئك الذين يعيشون في مجتمعات خاصة. وبذلك جاءت هذه الظاهرة لتزيد مظاهر التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بشكل أساسي في كل المجتمعات الإنسانية ومنها مصر، فنجده فى التعليم (المدارس الدولية الخاصة مقابل المدارس الحكومية)، و(الجامعات الخاصة مقابل الجامعات الحكومية)، وفى الرعاية الصحية (المستشفيات الخاصة مقابل المستشفيات الحكومية)، وفى المناطق السكنية (مناطق سكنية خاصة بالأغنياء مقابل مناطق سكنية خاصة بالفقراء) وغيره من مظاهر التقسيم الطبقى القائم على أساس رأس المال .

ج.المجتمعات المُسيجة وتحقيق الأمن الاجتماعى :

اعتمدت ظاهرة المجتمعات المُسيجة كظاهرة عالمية على الأمن كأداة تسويقية رئيسة لجذب السكان الجدد، فهى تعبر عن عدم رغبة الطبقات العليا وفوق المتوسطة فى الإقامة فى مجتمعات مابعد الحداثة نتيجة تعزيز ثقافة الخوف وعدم الشعور بالأمان لديهم، الأمر الذى يؤدى بهم إلى البحث عن مناطق سكنية محكمة الرقابة وفى معزل عن المجتمع المفتوح. حيث تكون المجتمعات المغلقة هى الملاذ لتحقيق الاحتياج إلى الأمن ومنع تطفل الغرباء وخاصة فى المدن التى تعانى من انتشار الجريمة، كما تحقق هذه المجتمعات المُسيجة الأمن لسكانها الأثرياء من خلال توفير الحياة المرفهة والخدمات المتنوعة والمميزة لهم (Ajibola et

(al.,2011,72 . وقد تزايد الطلب على العيش فى هذه المجتمعات المُسيجة بالبوابات بعد ثورة ٢٥ يناير فى مصر، عندما استخدم المستثمرون العقاريون مسألة الأمن التي أعقبت الثورة للترويج لهذه المجتمعات السكنية المغلقة وجذب الأثرياء والمشاهير إليها، فى ظل انتشار الفوضى والعنف والجريمة فى المجتمع المصرى، مما دفع الكثير من هؤلاء الذين يملكون القدرة الشرائية إلى الانتقال للعيش فى مناطق سكنية محصنة لحماية أنفسهم وعائلاتهم من أى تهديدات خارجية استجابة إلى هندسة الخوف والترهيب.

وعلى الرغم من أهمية التدابير الأمنية المادية والبشرية التى تحققها تلك المجتمعات لحماية سكانها من أى أخطار خارجية كالسرقة والقتل والعنف والابتزاز وخطف الأطفال ، لكن ظهرت بعض الاتجاهات السوسيولوجية الناقدة والمعارضة لهذه المجتمعات المُسيجة من حيث كونها تسهم فى تعزيز ثقافة الخوف لدى سكانها والرغبة فى تحقيق الأمن والحماية من هؤلاء المواطنين المقيمين فى المجتمعات المفتوحة وهم أبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة ، مما يزيد الحواجز المادية والاجتماعية والنفسية بين سكان الوطن الواحد. وقد يترتب على ذلك فيما بعد بعض التداعيات الاجتماعية والسياسية والأمنية السلبية الناتجة عن شعور مواطنى المجتمعات غير المسورة خاصة الفقراء بالحرمان الاجتماعى والاقتصادى وزيادة الفوارق الطبقية والتمييز الاجتماعى لصالح الأغنياء والمشاهير، وتتمثل هذه التداعيات فى نشوب الثورات وانتشار العنف والتخريب والجريمة فى المجتمع المصرى . كما أن عزلة الأغنياء فى تجمعات مغلقة يقلل الشعور بالثقة المتبادلة وفرص التفاعل الاجتماعى بين طبقات المجتمع ، ويزيد من مشاعر الخوف من الآخر ، كما يؤدي في بعض الأحيان إلى نشوب ثقافة الازدراء على أساس الطبقة والثروة ، وظهور العديد من السلوكيات المعادية للدولة، وقد يزيد الخطر الأمنى إذا كانت المجتمعات ذات البوابات مبنية على أساس انتماءات طائفية أو انتماءات هوية معينة لأنها بعد ذلك تصبح تهديدًا للهوية الوطنية في مصر.

فروض البحث :-

١. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة تعزي إلي المنطقة السكنية والدخل الشهرى للأسرة.
٢. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مدى تفضيل السكن فى المجتمعات المُسيجة تعزي إلي المنطقة السكنية والدخل الشهرى للأسرة.
٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو سكان المجتمعات المُسيجة تعزي إلي المنطقة السكنية والدخل الشهرى للأسرة.
٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للتماسك الاجتماعى تعزي إلي المنطقة السكنية والدخل الشهرى للأسرة.
٥. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للعدالة الاجتماعية تعزي إلي المنطقة السكنية والدخل الشهرى للأسرة.
٦. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات العينة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للأمن الاجتماعى تعزي إلي المنطقة السكنية والدخل الشهرى للأسرة .

مناهج البحث:

اعتمد البحث الحالى على المنهج الوصفي التحليلى في وصف وتشخيص إشكالية البحث (المجتمعات المُسيجة) وإلقاء الضوء على جوانبها وأبعادها المختلفة والآثار المترتبة عليها، والعوامل التى تتحكم فيها لاستخلاص النتائج وتعميمها، ويتضح ذلك بشكل واضح فى الإطار النظري والميدانى للبحث، كما اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، لدراسة عدد محدود من سكان مدينة أسيوط ، من أجل التعرف على اتجاهاتهم نحو نمو المدن الحضرية المُسيجة فى مصر بوجه عام وفى مدن الصعيد بصفة خاصة.

أدوات جمع البيانات:

- **دليل المقابلة:** طبقت الأداة على عينة عمدية عددها (٢٠) فرد من ملاك الوحدات السكنية بتجمع بورتو بمدينة ناصر الجديدة بمحافظة أسيوط ، ولكن لم يتم استلامها بعد، وهى أحدث مشروعات شركة بورتو جروب للاستثمار العقارى. وبعد اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة تم تحديد بنود المقابلة التى يمكن من خلالها الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة، وتم عرض الدليل بصياغته المبدئية على عدد من أساتذة علم الاجتماع بجامعة أسيوط وجامعة المنيا، وذلك للنظر فى مدى استيفاء الدليل على أسئلة تحقق أهداف البحث، وتم تعديل الصياغة فى بعض الأسئلة، وقد اشتمل دليل المقابلة على البيانات الأولية وست أبعاد تضم مجموعة من الأسئلة المفتوحة تتيح للمبحوث حرية الإدلاء برأيه، وهذه الأبعاد هى (أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة– أسباب الإقبال على امتلاك وحدة سكنية فى مجتمع مسيج- خصائص سكان المجتمعات العامة والمجتمعات المُسيجة – أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق التماسك الاجتماعى- أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق العدالة الاجتماعية- أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق الأمن الاجتماعى).
- **مقياس الاتجاهات:** تم تصميم مقياس من إعداد الباحثة بعد الإطلاع على الدراسات السابقة، واعتمد البحث على نموذج ليكرت الثلاثى المكون من ثلاثة اختيارات تتراوح ما بين "موافق" ، و"حيادى"، و"معارض"، بغرض جمع البيانات الكمية عن اتجاهات المواطنين نحو ظاهرة نمو المجتمعات الحضرية المُسيجة وانعكاساتها الاجتماعية، وقد تم تقسيم المقياس إلى مجموعتين رئيسيتين ، تختص الأولى بالبيانات الشخصية للمبحوثين وتدور حول النوع والفئة العمرية والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمى والحالة المهنية والدخل الشهرى للأسرة ومنطقة السكن . وتختص الثانية بصلب موضوع البحث وتضم ست محاور أساسية وهى(أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة – مدى تفضيل السكن فى المجتمعات المُسيجة- خصائص سكان المجتمعات المُسيجة – أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق التماسك الاجتماعى- أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق العدالة الاجتماعية- أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق الأمن الاجتماعى)، ولقد مر المقياس بعدة مراحل وهى: مرحلة الصياغة المبدئية للمقياس: وفيها تم صياغة الأسئلة بصورة مبدئية فى ضوء أهداف البحث وتساؤلاته، ثم مرحلة تحكيم المقياس: وفيها تم عرض المقياس بصياغته المبدئية على عدد من أساتذة علم الاجتماع وعلم النفس بجامعة أسيوط وجامعة المنيا، وذلك للنظر فى مدى استيفاء المقياس على عبارات تحقق أهداف البحث ، ولقد تم حذف بعض العبارات التى ليس لها أهمية، وتعديل البعض الآخر وإعادة ترتيب الفقرات للإفادة القصوى من المقياس. وأخيرًا مرحلة قياس ثبات وصدق المقياس : بعد إجراء التعديلات التى أشار إليها المحكمون تم صياغة عبارات المقياس ووضعها فى صورتها شبه النهائية لحساب ثبات وصدق المقياس، ويتضح ذلك فيما يلى:

أ. صدق المقياس:

- **الاتساق الداخلي:**

قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للمقياس ، وذلك بعد تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (٧٠) مفردة، عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات أبعاد المقياس والدرجة الكلية للبعد نفسه. ويتضح ذلك فى الجدول التالى :

جدول (١) صدق الاتساق الداخلى لعبارات مقياس اتجاهات المواطنين نحو المجتمعات الحضرية المُسيجة

اتجاهات نحو المستثمرين		اتجاهات نحو السكن بالمجتمع المُسيج				اتجاهات نحو سكان المجتمع المُسيج		التماسك الاجتماعى		العدالة الاجتماعية		الأمن الاجتماعى	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٤١٢	١	٠,٥٢٢	١٤	٠,٣٥٦	١	٠,٥٩٨	١	٠,٦٠١	١	٠,٥٥٤	١	٠,٣٢٥
٢	٠,٥٣٨	٢	٠,٥٣٢	١٥	٠,٣٩٥	٢	٠,٥٣٣	٢	٠,٤٨٨	٢	٠,٥٢٠	٢	٠,٦٤٤
٣	٠,٦٣٦	٣	٠,٥٩٣	١٦	٠,٣٨٠	٣	٠,٦٢٧	٣	٠,٥٩٦	٣	٠,٦٤٠	٣	٠,٤٦٨
٤	٠,٤٧٩	٤	٠,٥٤٤	١٧	٠,٣٧٠	٤	٠,٣٧٦	٤	٠,٥٠٧	٤	٠,٦٢٥	٤	٠,٣٣٦
٥	٠,٤٦١	٥	٠,٥٣٦	١٨	٠,٦٥٥	٥	٠,٥٢٧	٥	٠,٤٤٥	٥	٠,٣٩٧	٥	٠,٦١٢
٦	٠,٤٢٣	٦	٠,٤١٩	١٩	٠,٤٠٩	٦	٠,٣٨٧	٦	٠,٥٤٩	٦	٠,٦١٦	٦	٠,٥٣٥
٧	٠,٥٩٩	٧	٠,٥٦٧	٢٠	٠,٣٤٣	٧	٠,٤١٦	٧	٠,٥٣١	٧	٠,٣٦٧	٧	٠,٣٢٢
٨	٠,٣٣٣	٨	٠,٦٣٨	٢١	٠,٥٢٥	٨	٠,٤١٠	٨	٠,٤٣٦	٨	٠,٥٠٣	٨	٠,٥٦٠
٩	٠,٥٦٢	٩	٠,٣٥٠			٩	٠,٤٦٣	٩	٠,٥٨٣	٩	٠,٣٧٨	٩	٠,٥٨٠
١٠	٠,٥٩٦	١٠	٠,٥٧٤			١٠	٠,٤٠٣	١٠	٠,٣٥١	١٠	٠,٤٣٨	١٠	٠,٥٦٧
		١١	٠,٦١٤			١١	٠,٤٦٤	١١	٠,٤٨٢	١١	٠,٦٢٨	١١	٠,٥٦١
		١٢	٠,٤٩٦			١٢	٠,٦٤٤	١٢	٠,٣٥١	١٢	٠,٤٩١	١٢	٠,٥٦٤
		١٣	٠,٦٦١			١٣	٠,٣٨٧					١٣	٠,٣٦٦

يتضح من الجدول (١) حسب كل بعد من أبعاد المقياس وجود معاملات ارتباط مرتفعة بين جميع فقرات المقياس ودالة إحصائيًا لكل بعد من الأبعاد الستة عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠١ ، وهذا يدل على صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

- **الصدق البنائي :**

يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد المقياس بالدرجة الكلية لفقرات المقياس.

جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية عليه

م	الأبعاد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
١	اتجاهات نحو المستثمرين العقاريين	٠,٤١٨	٠,٠١
٢	اتجاهات نحو السكن بالمجتمعات المُسيجة	٠,٤٨٠	٠,٠١
٣	اتجاهات نحو سكان المجتمعات المُسيجة	٠,٣٧٤	٠,٠١
٤	اتجاهات نحو التماسك الاجتماعى	٠,٤٤٦	٠,٠١
٥	اتجاهات نحو العدالة الاجتماعية	٠,٤٨٠	٠,٠١
٦	اتجاهات نحو الأمن الاجتماعى	٠,٥٩٨	٠,٠١

يبين جدول (٢) أن جميع معاملات الارتباط في جميع أبعاد المقياس دالة إحصائيًا عند مستوي (٠,٠١) ، وبذلك تكون جميع أبعاد المقياس صادق لما وضع لقياسه.

ب. ثبات المقياس:

تحققت الباحثة من ثبات المقياس في البحث الحالى من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٣):

جدول (٣) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس

م	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون
١	اتجاهات نحو المستثمرين العقاريين	١٠	٠,٧٥٤
٢	اتجاهات نحو السكن بالمجتمعات المُسيجة	٢١	٠,٧٨٠
٣	اتجاهات نحو سكان المجتمعات المُسيجة	١٣	٠,٨١٦
٤	اتجاهات نحو التماسك الاجتماعى	١٢	٠,٧٦٢
٥	اتجاهات نحو العدالة الاجتماعية	١٢	٠,٧٥٧
٦	اتجاهات نحو الأمن الاجتماعى	١٣	٠,٧٤١
	الدرجة الكلية للمقياس	٨١	٠,٨٣٢

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (٣) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل بعد حيث تتراوح بين (٠,٧٥٤، ٠,٨١٦) ، بينما بلغت لجميع فقرات المقياس (٠,٨٣٢) وهي معاملات ثبات جيدة (أكبر من ٠,٧) وتشير إلى إمكانية استخدام المقياس وثباته.

مجالات البحث :

١. المجال المكانى: طبق البحث الميدانى فى المناطق السكنية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة فى المستوى المعيشى بمدينة أسيوط .
٢. المجال الزمنى: استغرقت الدراسة النظرية والميدانية منذ إعداد الإطار النظرى وتصميم وتطبيق أدوات جمع البيانات وتحليل وتفسير النتائج من شهر فبراير حتى شهر مايو لعام ٢٠٢٠ م .
٣. المجال البشرى: اشتمل على عينة عشوائية بسيطة من سكان مدينة أسيوط، وعينة عمدية من ملاك الوحدات السكنية بمجتمع بورتو المغلق فى مدينة ناصر الجديدة بمحافظة أسيوط .

مجتمع وعينة البحث:

يتحدد مجتمع البحث فى جميع سكان مدينة أسيوط، وطبقًا لبيانات مركز الإحصاء بالديوان العام لمحافظة أسيوط فى عام ٢٠٢٠م، بلغ إجمالى عدد سكان مدينة أسيوط (٤٦٨٩٠٠) ألف نسمة . وبناءً على ذلك تم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها (٦٠٠) مفردة من سكان مدينة أسيوط ، مقسمة إلى عدد (٢٠٠) مفردة من المناطق السكنية منخفضة المستوى المعيشى فى (المجاهدين – سعد زغلول)، وعدد (٢٠٠) مفردة من المناطق السكنية متوسطة المستوى المعيشى فى (السادات – نزلة عبدالله)، وعدد (٢٠٠) مفردة من المناطق السكنية مرتفعة المستوى المعيشى فى (شارع كورنيش النيل – تقسيم البترول) فى مدينة أسيوط. وذلك ليطبق عليهم مقياس اتجاهات المواطنين نحو المجتمعات المُسيجة، واشتملت العينة على الفئات العمرية

من (٢٠-٦٠ سنة)، وضمت الجنسين من الذكور والإناث، وشملت العينة جميع الحالات الاجتماعية والفئات المهنية والمستويات التعليمية والفئات الطبقية. وتم تحديد الحجم الأمثل للعينة التى تم تطبيق البحث عليها من العدد الكلى لمجتمع البحث ، حيث بلغ حجم العينة (٣٤٨) مفردة باستخدام معادلة ستيفن ثامبسون (بشماني، ٢٠١٤، ٩٠) لحساب حجم العينة:

$$n = \frac{N \times p(1-P)}{[(N-1) \times (d^2 \div z^2)] + p \times (1-p)}$$

حيث إن:

(n) حجم العينة المختارة، (d) نسبة الخطأ وهي تساوي ٠.٠٥، (p) نسبة توافر الخاصية في العينة وتم وضع قيمتها مساوية ٠.٥، (N) حجم المجتمع وهو هنا يساوي ٣١٥٥، (z) الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (٠.٩٥) وتساوي ١.٩٦. وحيث إن حجم المجتمع ككل= ٤٦٨٩٠٠ ، يتم التعويض في المعادلة السابقة كالتالى:

$$n = \frac{٤٦٨٩٠٠ \times 0.5(1-0.5)}{\left[(٤٦٨٩٠٠ - 1) \times (0.05^2 \div 1.95^2)\right] + 0.5 \times (1-0.5)} = 383.87$$

وبذلك يكون حجم العينة المختارة ٣٨٤ مفردة ، وحيث إن معادلة حجم العينة تفيد في التعرف على الحد الأدنى لحجم العينة المطلوب، فقد تم اختيار حجم عينة قدره (٦٠٠) مفردة وهو عدد يزيد عن حجم العينة الذي تم تحديده عن طريق معادلة ستيفن ثامبسون. وفيما يلى جدول يوضح خصائص عينة البحث:

جدول (٤) التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة البحث

م	النوع	ك	%	م	الحالة المهنية	ك	%
١	ذكور	٣٤٣	٥٧,٢	١	مؤسسة حكومية	٢٨٦	٤٧,٧
٢	إناث	٢٥٧	٤٢,٨	٢	قطاع خاص	١٠٣	١٧,٢
المجموع		٦٠٠	١٠٠	٣	أعمال حرفية	٥٧	٩,٥
م	**السن**	**ك**	**%**	٤	أعمال تجارية	٨٥	١٤,٢
١	من ٢٠-٣٠ سنة	١١٠	١٨,٣	٥	ربة منزل	٦٩	١١,٥
٢	من ٣٠-٤٠ سنة	١٩٤	٣٢,٣	المجموع		٦٠٠	١٠٠
٣	من ٤٠-٥٠ سنة	٢٠٧	٣٤,٥	**م**	**الدخل الشهري للأسرة**	**ك**	**%**
٤	من ٥٠-٦٠ سنة	٨٩	١٤,٨	١	أقل من ١٠٠٠	٤٨	٨
المجموع		٦٠٠	١٠٠	٢	من ١٠٠٠-٢٠٠٠	١٣١	٢١,٨
م	**الحالة الاجتماعية**	**ك**	**%**	٣	من ٢٠٠٠-٣٠٠٠	١٨١	٣٠,٢
١	أعزب	١٨٩	٣١,٥	٤	من ٣٠٠٠-٤٠٠٠	٧٠	١١,٧
٢	متزوج	٢٨٦	٤٧,٧	٥	من ٤٠٠٠-٥٠٠٠	٧٧	١٢,٨
٣	أرمل	٧٩	١٣,٢	٦	أكثر من ٥٠٠٠	٩٣	١٥,٥
٤	مطلق	٤٦	٧,٧	المجموع		٦٠٠	١٠٠
المجموع		٦٠٠	١٠٠	**م**	**نوعية منطقة السكن**	**ك**	**%**
م	**المستوى التعليمي**	**ك**	**%**	١	منطقة منخفضة	٢٠٠	٣٣,٣
١	أمي	٤	٠,٧	٢	منطقة متوسطة	٢٠٠	٣٣,٣
٢	يقرأ ويكتب	٢٥	٤,٢	٣	منطقة مرتفعة	٢٠٠	٣٣,٣
٣	مؤهل أقل من المتوسط	٧٤	١٢,٣	المجموع		٦٠٠	١٠٠
٤	مؤهل متوسط	١١٨	١٩,٧				

٥	مؤهل فوق المتوسط	١٣٥	٢٢,٥	
٦	مؤهل جامعي	١٩٥	٣٢,٥	
٧	مؤهل فوق الجامعي	٤٩	٨,٢	
المجموع		٦٠٠	١٠٠	

ويتضح من جدول (٤) ما يلى :

- فيما يتعلق بالنوع : احتلت نسبة الذكور (٥٧,٢%) فى مقابل نسبة الإناث (٤٢,٨%).
- وفيما يتعلق بالسن : احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى فى فئة السن من (٤٠- ٥٠ سنة) بنسبة (٣٤,٥%)، وتليها فى فئة السن من (٣٠ - ٤٠ سنة) بنسبة (٣٢,٣%)، وبعدها فى فئة السن من (٢٠- ٣٠ سنة) بنسبة (١٨,٣%)، وأخيرًا فى فئة السن من (٥٠ – ٦٠ سنة) بنسبة (١٤,٨%) .
- وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية: احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى فى فئة المتزوجين بنسبة (٤٧,٧%)، وتليها فى فئة العزاب بنسبة (٣١,٥%)، وبعدها فى فئة الأرامل بنسبة (١٣,٢%)، وأخيرًا فى فئة المطلقين بنسبة (٧,٧%).
- أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمى :احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى فى فئة التعليم الجامعى بنسبة (٣٢,٥%)، وتليها فى فئة التعليم فوق المتوسط بنسبة (٢٢,٥%) ، وبعدها فى فئة التعليم المتوسط بنسبة (١٩,٧%)، ثم فى فئة التعليم أقل من المتوسط بنسبة (١٢,٣%) ، ويليها فى فئة التعليم فوق الجامعى بنسبة (٨,٢%) ، وبعدها فى فئة يقرأ ويكتب بنسبة (٤,٢%) ، وأخيرًا فى فئة الأميين بنسة (٠,٧%) .
- وفيما يتعلق بالحالة المهنية: احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى فى فئة العاملين بالمؤسسات الحكومية بنسبة (٤٧,٧%)، وتليها فى فئة العاملين بالقطاع الخاص بنسبة (١٧,٢%) ، وبعدها فى فئة العاملين بالمشروعات التجارية بنسبة (١٤,٢%)، ثم فى فئة ربات البيوت بنسبة (١١,٥%) ، ويليها فى فئة الحرفيين بنسبة (٩,٥%) .
- أما فيما يتعلق بمستوى الدخل الشهرى للأسرة : احتلت مفردات العينة المرتبة الأولى فى فئة الدخل الشهرى من (٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنية) بنسبة (٣٠,٢%)، وتليها فى فئة الدخل من (١٠٠٠-٢٠٠٠ جنية) بنسبة (٢١,٨%) ، وبعدها فى فئة الدخل (أكثر من ٥٠٠٠ جنية) بنسبة (١٥,٥%)، ثم فى فئة الدخل من (٤٠٠٠-٥٠٠٠ جنية) بنسبة (١٢,٨%)، وتليها فى فئة الدخل من (٣٠٠٠-٤٠٠٠جنية) بنسبة (١١,٧%) ، وأخيرًا فى فئة الدخل (أقل من ١٠٠٠ جنية) بنسبة (٨%) .
- وفيما يتعلق بمنطقة السكن : تتوزع مفردات عينة البحث بنسبة (٣٣,٣%) فى المناطق السكنية منخفضة المستوى المعيشى، وبنسبة (٣٣,٣%) فى المناطق السكنية متوسطة المستوى المعيشى، وكذلك بنسبة (٣٣,٣%) فى المناطق السكنية مرتفعة المستوى المعيشى.

كما طبق البحث دليل المقابلة على عينة عمدية مقصودة عددها (٢٠) فرد، وقد روعي في اختيار هذه العينة التى سيجرى عليها البحث بعض المحددات وهى: أن يكونوا من ملاك الوحدات السكنية بتجمع بورتو المغلق بمدينة ناصر الجديدة فى محافظة أسيوط، وأن يكونوا من أربـاب الأسر ولديهم أبناء سواء كانوا متزوجين أو أرامل أو مطلقين، وتتحدد خصائصهم فى جدول (٥) التالى :

جدول (٥) يوضح خصائص حالات البحث

الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	الحالة التعليمية	المهنة	الدخل الشهرى	منطقة السكن
١	ذكر	٤٨	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور طبيب	٨٠٠٠ ج	مرتفعة
٢	ذكر	٤٩	متزوج	مؤهل فوق	دكتور طبيب	٧٠٠٠ج	مرتفعة

			جامعي				
٣	ذكر	٤٧	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور طبيب	٧٠٠٠ج	مرتفعة
٤	ذكر	٤٩	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور طبيب	٧٠٠٠ج	مرتفعة
٥	ذكر	٦١	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور جامعى	٨٠٠٠ ج	مرتفعة
٦	ذكر	٥٥	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور جامعى	٧٠٠٠ج	مرتفعة
٧	ذكر	٥٩	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور جامعى	٧٠٠٠ج	مرتفعة
٨	ذكر	٦٢	متزوج	مؤهل جامعي	رجل أعمال	٩٠٠٠ ج	مرتفعة
٩	ذكر	٦٠	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور طبيب	٧٠٠٠ج	مرتفعة
١٠	ذكر	٥٧	متزوج	مؤهل جامعي	مهندس	٨٠٠٠ ج	مرتفعة
١١	ذكر	٥٩	متزوج	مؤهل جامعي	رجل أعمال	٩٠٠٠ ج	مرتفعة
١٢	ذكر	٥٧	متزوج	مؤهل جامعي	رجل أعمال	٩٠٠٠ ج	مرتفعة
١٣	ذكر	٥٥	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور طبيب	٦٠٠٠ج	متوسطة
١٤	ذكر	٥٦	متزوج	مؤهل جامعي	رجل أعمال	٨٠٠٠ ج	مرتفعة
١٥	ذكر	٥٨	متزوج	مؤهل جامعي	رجل أعمال	٨٠٠٠ ج	مرتفعة
١٦	ذكر	٥٩	متزوج	مؤهل جامعي	مهندس	٦٠٠٠ج	متوسطة
١٧	ذكر	٦٠	متزوج	مؤهل جامعي	مهندس	٨٠٠٠ ج	متوسطة
١٨	أنثى	٤٩	متزوج	مؤهل فوق جامعي	دكتور طبيب	٧٠٠٠ج	متوسطة
١٩	أنثى	٥٦	أرمل	مؤهل فوق جامعي	دكتور طبيب	٦٠٠٠ج	متوسطة
٢٠	أنثى	٥٣	أرمل	مؤهل فوق جامعي	دكتور جامعى	٦٠٠٠ج	متوسطة

ويتضح من جدول (٥) ما يلى :

- فيما يتعلق بالنوع: تركزت معظم الحالات فى فئة الذكور بنسبة (٨٥%)، وتركزت نسبة (١٥%) فى فئة الإناث.
- وفيما يتعلق بالسن: تركزت معظم الحالات بنسبة (٥٥%) فى الفئة العمرية من (٥٠-٦٠ سنة)، ثم نسبة (٢٥%) تركزت فى الفئة العمرية من (٤٠-٥٠ سنة) ، وأخيرًا تركزت نسبة (٢٠%) فى الفئة العمرية من (٦٠ سنة فأكثر) .
- أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية: تركزت معظم الحالات بنسبة (٩٠%) فى فئة المتزوجين، وتركزت نسبة (١٠%) فى فئة الأرامل.
- وفيما يتعلق بالمستوى التعليمى: تركزت معظم الحالات بنسبة (٦٠%) فى فئة التعليم فوق الجامعى، بينما تركزت نسبة (٤٠%) فى فئة التعليم الجامعى.
- أما بالنسبة للحالة المهنية: تركزت معظم الحالات بنسبة (٤٠%) فى مهنة دكتور طبيب، ثم تركزت نسبة (٢٥%) فى مهنة رجل أعمال، وتركزت نسبة (٢٠%) فى مهنة دكتور جامعى، وتركزت نسبة (١٥%) فى مهنة مهندس .

– وبالنسبة لمستوى الدخل الشهرى للأسرة: تركزت معظم الحالات بنسبة (٣٥%) فى فئة الدخل الشهرى (٧٠٠٠ جنية)، وتليها تركزت نسبة (٣٠%) فى فئة الدخل الشهرى (٨٠٠٠ جنية)، ثم تركزت نسبة (٢٠%) فى فئة الدخل الشهرى (٦٠٠٠ جنية)، وأخيرًا تركزت نسبة (١٥%) فى فئة الدخل الشهرى (٩٠٠٠ جنية فأكثر)

–وفيما يتعلق بمنطقة السكن: تركزت معظم الحالات بنسبة (٧٠%) فى فئة المناطق السكنية مرتفعة المستوى المعيشى، وتليها تركزت نسبة (٣٠%) فى فئة المناطق السكنية متوسطة المستوى المعيشى.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم معالجة بيانات البحث الحالى باستخدام برنامج (spss)، وتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

أ. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات المرجحة وذلك لوصف عينة البحث والتعرف على مستوى الاتجاهات لدى أفراد العينة نحو متغيرات البحث.

ب. اختبار كاى تربيع للتعرف على دلالة الفروق بين تكرارات استجابات أفراد العينة على مقياس الاتجاهات وفقًا لمتغير نوعية المنطقة السكنية والدخل الشهرى للأسرة .

ج. معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط وذلك لمعرفة الاتساق الداخلي والصدق البنائي للمقياس فى البحث الحالى.

د. معامل ألفا كرونباخ، لمعرفة ثبات فقرات المقياس.

تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها:

يتحدد التساؤل الأول لهذا البحث فيما يلى **"ما اتجاهات عينة البحث نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة فى مدن صعيد مصر؟"** ، وينبثق من هذا التساؤل الفرض التالى **"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات عينة البحث فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات الحضرية المُسيجة تعزى إلى نوعية المنطقة السكنية ومستوى الدخل الشهرى للأسرة"**، ويتضح ذلك فى الجداول التالية:

جدول (٦) التكرارات والمتوسط المرجح لفقرات بعد " اتجاهات عينة البحث نحو اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة"

م	الفقرات	الاستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
		موافق	محايد	معارض				
١	تحقيق الثراء الفاحش	٥٩٥	٣	٢	١٧٩٣	٢,٩٩	٩٩,٦١	١
٢	مساعدة الدولة فى تعمير الصحراء	٢٠٩	٨٣	٣٠٨	١١٠١	١,٨٤	٦١,١٧	٥
٣	تحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء	٥٤٧	٣٧	١٦	١٧٣١	٢,٨٩	٩٦,١٧	٢
٤	خلق فرص عمل جديدة للشباب	٥١	٢٤	٥٢٥	٧٢٦	١,٢١	٤٠,٣٣	٧
٥	تقليل الازدحام السكانى فى المدن	٤٨	٢٩	٥٢٣	٧٢٥	١,٢١	٤٠,٢٨	٧
٦	انعدام الأمن في شوارع المدن	٥٣٦	١١	٥٣	١٦٨٣	٢,٨١	٩٣,٥٠	٣
٧	زيادة الدخل القومى فى الدولة	٤٥٩	٧٢	٦٩	١٥٩٠	٢,٦٥	٨٨,٣٣	٤
٨	رفع معدلات الاستيطان بالمدن الجديدة	٢٨	١٥	٥٥٧	٦٧١	١,١٢	٣٧,٢٨	٩
٩	تخفيف الضغط على خدمات المدينة	٤١	١٩	٥٤٠	٧٠١	١,١٧	٣٨,٩٤	٨

١٠	تقليل ارتفاع ايجارات المساكن بالمدينة	١٢٧	٢٤	٤٤٩	٨٧٨	١,٤٦	٤٨,٧٨	٦
	البعد ككل					١,٩٤	٦٤,٥٣	

يوضح الجدول (٦) أن المتوسط المرجح لاتجاهات عينة البحث نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة فى مدن صعيد مصر، بلغ (١,٩٤) وبنسبة مئوية (٦٤,٥٣%)، حيث جاءت الفقرة الأولى "سعيًا نحو تحقيق الثراء الفاحش" فى المرتبة الأولى بنسبة (٩٩,٦١%). وجاءت الفقرة الثالثة "من أجل تحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء" فى المرتبة الثانية بنسبة (٩٦,١٧%)، ثم جاءت الفقرة السادسة "بسبب انعدام الأمن الاجتماعى في شوارع المدن" فى المرتبة الثالثة بنسبة (٩٣,٥٠%)، وبعده جاءت الفقرة السابعة "من أجل زيادة الدخل القومى فى الدولة " فى المرتبة الرابعة بنسبة (٨٨,٣٣%)، بينما جاءت الفقرة الثامنة "لرفع معدلات الاستيطان بالمدن الجديدة " فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٣٧,٢٨%).

وهذا يشير إلى أن هناك أسباب عديدة تدفع المستثمرين نحو بناء المجتمعات المُسيجة خاصة فى المدن المصرية الجديدة، وتأتى فى مقدمة هذه الأسباب رغبتهم فى تحقيق الثراء والمكاسب المادية السريعة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Elhadary & Ali ,2017,45) التى أكدت على أن أهم أسباب اتجاه المستثمرين نحو بناء المجتمعات المُسيجة ترجع إلى الرغبة فى تحقيق الأمان للطبقة الغنية فى المجتمع، نظرًا لانتشار الجرائم خارج هذه المجتمعات، وقصور الحكومة فى تحمل مسئولياتها في تقديم خدمات أفضل للأثرياء.

جدول (٧) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة" وفقًا لمتغير نوعية منطقة السكن

ترتيب الفقرة	الفقرات	الاستجابات	منطقة السكن			كلي	قيمة كا تربيع	الدلالة الإحصائية
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
١	تحقيق الثراء الفاحش	موافق	١٩٨	١٩٩	١٩٨	٥٩٥	٦,٠٣	غير دالة
		محايد	٢	١	٠	٣		
		معارض	٠	٠	٢	٢		
٢	تحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء	موافق	١٩٥	١٨٩	١٦٣	٥٤٧	٣٧,٣٤	٠,٠١
		محايد	٤	٩	٢٤	٣٧		
		معارض	١	٢	١٣	١٦		
٣	لانعدام الأمن في شوارع المدن	موافق	١٩٢	١٤٩	١٩٥	٥٣٦	٧٣,٣٢	٠,٠١
		محايد	٣	٦	٢	١١		
		معارض	٥	٤٥	٣	٥٣		

ويتضح من جدول (٧) ما يلي:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "سعيًا نحو تحقيق الثراء الفاحش" تبعًا لمتغير منطقة السكن، حيث يلاحظ إن أفراد العينة الذين يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق).
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "لتحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء" تبعًا لمتغير منطقة السكن، حيث

يلاحظ إن أفراد العينة الذين يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق).

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "لانعدام الأمن الاجتماعى في شوارع المدن" تبعًا لمتغير منطقة السكن، حيث يلاحظ إن أفراد العينة الذين يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق).

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث فى المناطق السكنية (المنخفضة – المتوسطة – المرتفعة) فى المستوى المعيشى، على أن السبب الأول لاهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة هو الرغبة فى تحقيق الثراء الفاحش، ثم لتحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء ، ويليه لانعدام الأمن الاجتماعى في شوارع المدن.

جدول (٨) التكرارات والدلالة الاحصائية لأهم فقرات بعد " اتجاهات عينة البحث نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة" وفقًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	الدخل الشهري للأسرة			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدخل العالى			
١	تحقيق الثراء الفاحش	موافق	١٧٨	٢٤٨	١٦٩	٥٩٥	٢,٢٧	غير دالة
		محايد	١	٢	٠	٣		
		معارض	٠	١	١	٢		
٢	تحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء	موافق	١٧٢	٢٢٠	١٥٥	٥٤٧	١٠,٣٠	٠,٠٥
		محايد	٤	٢١	١٢	٣٧		
		معارض	٣	١٠	٣	١٦		
٣	لانعدام الأمن في شوارع المدن	موافق	١٥٧	٢١٥	١٦٤	٥٣٦	١٣,٥٤	٠,٠١
		محايد	٣	٧	١	١١		
		معارض	١٩	٢٩	٥	٥٣		

ويتضح من جدول (٨) ما يلي:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "سعيًا نحو تحقيق الثراء الفاحش" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، حيث يلاحظ إن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "لتحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "لانعدام الأمن الاجتماعى في شوارع المدن" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى)

حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث من ذوات الدخل الشهرى (المنخفض – المتوسط – العالى) ، على أن السبب الأول لاهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة هو الرغبة فى تحقيق الثراء الفاحش، ثم لتحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء، ويليه لانعدام الأمن الاجتماعى في شوارع المدن.

أما فيما يتعلق باتجاهات حالات البحث نحو أسباب اهتمام المستثمرين بالتوسع فى بناء المجتمعات المُسيجة فى مصر بوجه عام ومحافظة أسيوط بصفة خاصة: أفادت معظم الحالات بنسبة (٧٥%) على أن أهم الأسباب التى تدفع المستثمرين إلى التوسع فى بناء المشروعات السكنية المُسيجة هو تحقيق الثراء الفاحش بقولهم " *أن أصحاب شركات الاستثمار العقارى بيفكروا فى مصالحهم النفعية المادية بالدرجة الأولى، فهم رجال أعمال ناجحون بيخططوا دائمًا للوصول إلى المكاسب المالية المربحة وزيادة رؤوس أموالهم باعتبارها مشروعات مربحة وناجحة ومضمونة تحقق المكاسب السريعة لأن جميع سكانها من الأغنياء والمشاهير*" ، وهذه الحالات هى (١)، (٣)، (٤)، (٥)، (٧)، (٨)، (١٠)، (١٢)،(١٣)، (١٤)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠) . ثم أكدت نسبة (٤٠%) على أن السبب يرجع إلى الرغبة فى مساندة الدولة بقولهم " *أن المستثمرين بيتعاونوا مع الحكومة فى تخفيف الازدحام السكانى فى المدن القديمة وتعمير المناطق الصحراوية والمدن الجديدة عن طريق جذب السكان لأن المدن دلوقتى ازدحمت بالسكان بشكل يزيد عن المرافق والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والأماكن العامة والطرق والمواصلات الموجوده فيه، حتى المساكن وفرص العمل قلت بسبب هجرة الكثير من الأسر الريفية ومعيشتهم فى المدن*" ، وهذه الحالات هى (٢)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٥)، (١٦)، (١٨). وأفادت نسبة (٢٥%) بأن السبب يرجع إلى انتشار الجرائم المختلفة فى المناطق السكنية المفتوحة بقولهم ""*أن المنحرفين انتشروا فى المدن وابتكروا أعمال خداعية كثيرة لارتكاب العمليات الإجرامية خصوصًا ضد الأغنياء كالسرقة والقتل والخطف والابتزاز والتسول والتحرش، عشان كده ظهرت المدن المغلقة استجابة لمطالب الأغنياء فى المعيشة فى بيئة سكنية آمنة بعيده عن المجرمين*"، وهذه الحالات هى(٦)، (١٥)، (١٦)، (١٩)، (٢٠). وأخيرًا أكدت نسبة (٢٠%) على أن السبب يرجع إلى الرغبة فى تحقيق حياة الرفاهية للأغنياء فى المجتمع، بقولهم "*أن المستثمرين يشعرون بحاجة الأغنياء والمشاهير فى المجتمع للكثير من الخدمات الممتازة والمرفهة، وحاجتهم لحياة مريحة راقية تناسب مستواهم الاقتصادى ووضعهم الاجتماعى فى المجتمع*" ، وهذه الحالات هى (٤)، (١١)، (١٤) ، (١٧) .

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول إن هناك اتفاق بين استجابات عينة البحث وحالات البحث فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو المستثمرين فى قطاع الإسكان المُسيج ، حيث أكدت معظم استجاباتهم على أن أهم الأسباب التى تدفع المستثمرين نحو بناء المدن المُسيجة يرجع إلى الرغبة فى تحقيق المصالح الفردية والمكاسب المادية السريعة وعدم التفكير فى الصالح العام لباقى فئات المجتمع أو حتى من أجل تنمية المجتمع، حيث إنهم يهتموا بالتوسع فى بناء هذه المجتمعات المغلقة فى معظم المحافظات المصرية ومنها محافظة أسيوط من أجل استغلال حاجة طبقة الأثرياء إلى الحياة المرفهة المريحة والآمنة التى تتناسب مع مستواهم الطبقى والاجتماعى فى ظل ارتفاع معدلات الجريمة فى المدن المصرية .

يتحدد التساؤل الثانى لهذا البحث فيما يلى **"ما اتجاهات عينة البحث نحو مدى تفضيل السكن فى المجتمعات الحضرية المُسيجة ؟"**، وينبثق من هذا التساؤل الفرض التالى **"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات عينة البحث فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مدى تفضيل السكن فى المجتمعات الحضرية المُسيجة تعزى إلى نوعية المنطقة السكنية ومستوى الدخل الشهرى للأسرة"**، ويتضح ذلك فى الجداول التالية:

جدول (٩) التكرارات والمتوسط المرجح لفقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو مدى تفضيل السكن بمجتمع مسيج "

م	الفقرات	الاستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
		موافق	محايد	معارض				
١	أوافق كاستثمار مستقبلى للأسرة	١٩٦	١٦٩	٢٣٥	١١٦١	١,٩٤	٦٤,٥٠	١٥
٢	أوافق للابتعاد عن الازدحام المرورى	١٩٦	١٤٨	٢٥٦	١١٤٠	١,٩٠	٦٣,٣٣	١٨
٣	أوافق لتجربة الحياة المرفهة المريحة	٢١٢	٢٠٥	١٨٣	١٢٢٩	٢,٠٥	٦٨,٢٨	٩
٤	أوافق للابتعاد عن جرائم القتل والسرقة	٢١٣	١٤٧	٢٤٠	١١٧٣	١,٩٦	٦٥,١٧	١٣
٥	أرفض لأنى سأكون منفصل عن المجتمع	٢٢٠	٢٧١	١٠٩	١٣١١	٢,١٩	٧٢,٨٣	٦
٦	أوافق لتوافر أجود أنواع الخدمات بها	١٩٦	١٦٩	٢٣٥	١١٦١	١,٩٤	٦٤,٥٠	١٥
٧	أوافق لتوافر المسطحات الخضراء	٢١٥	١٦٠	٢٢٥	١١٩٠	١,٩٨	٦٦,١١	١١
٨	أوافق لأنها بيئة أكثر أمنًا للأطفال	١٤١	٢٧٢	١٨٧	١١٥٤	١,٩٢	٦٤,١١	١٧
٩	أوافق لانتشار التلوث فى المدينة	١٩٦	١٦٩	٢٣٥	١١٦١	١,٩٤	٦٤,٥٠	١٦
١٠	أوافق للإرتقاء بمستوى أسرتى	١٩٦	١٧١	٢٣٣	١١٦٣	١,٩٤	٦٤,٦١	١٤
١١	أوافق لأننى أريد العيش مع الأثرياء	٢١٤	١٦٠	٢٢٦	١١٨٨	١,٩٨	٦٦,٠٠	١٢
١٢	أرفض لأن إمكاناتى المادية لا تسمح	٥٨٩	١١	٠	١٧٨٩	٢,٩٨	٩٩,٣٩	١
١٣	أرفض لأن مستوايا الاجتماعى أقل منهم	٣٩٣	١٠٧	١٠٠	١٤٩٣	٢,٤٩	٨٢,٩٤	٢
١٤	أرفض لبعده عن مكان عملى	٣٠٥	٩٨	١٩٧	١٣٠٨	٢,١٨	٧٢,٦٧	٧
١٥	أرفض لارتفاع أسعار الخدمات والمساكن	٣٦٤	١٥٣	٨٣	١٤٨٠	٢,٤٧	٨٢,٢٢	٣
١٦	أرفض لبعده عن الخدمات الحكومية	٣٠٢	١٠٢	١٩٦	١٣٠٦	٢,١٨	٧٢,٥٦	٨
١٧	أفضل العيش بالقرب من أقاربى وزملائى	٣٦٦	١١٦	١١٨	١٤٤٨	٢,٤١	٨٠,٤٤	٤
١٨	أرفض لبعده عن مقر الأجهزة الأمنية	٣٠٦	١٠٣	١٩١	١٣١٥	٢,١٩	٧٣,٠٦	٥
١٩	أوافق للعيش مع ناس من نفس مستوايا	٣٠٧	٩٧	١٩٦	١٣١١	٢,١٩	٧٢,٨٣	٦
٢٠	أرفض لأن الحياة فيها يقيد حريتى	٨٧	٩٧	٤١٦	٨٧١	١,٤٥	٤٨,٣٩	١٩
٢١	أرفض لأننى لا أريد العيش في ظل قواعد	٢٥٢	٩٧	٢٥١	١٢٠١	٢,٠٠	٦٦,٧٢	١٠
	البعد ككل					٢,١١	٧٠,٢٦	

يوضح الجدول (٩) أن المتوسط المرجح لاتجاهات عينة البحث نحو مدى تفضيل السكن بالمجتمعات المُسيجة بلغ (٢,١١) وبنسبة مئوية (٧٠,٢٦%) ، حيث جاءت الفقرة الثانية عشر "لا أفضل السكن فى مجتمع مسيج لأن إمكاناتى المادية لا تسمح" فى المرتبة الأولى بنسبة (٩٩,٣٩%)، ثم جاءت الفقرة الثالثة عشر "لا أفضل السكن فى مجتمع مسيج لأن مستوايا الاجتماعى والطبقى أقل من سكان هذه المجتمعات المغلقة" فى المرتبة الثانية بنسبة (٨٢,٩٤%)، ثم جاءت الفقرة الخامسة عشر "لا أفضل السكن فى مجتمع مسيج لارتفاع أسعار المساكن والخدمات به بشكل مبالغ فيه" فى المرتبة الثالثة بنسبة (٨٢,٢٢%)، وبعده جاءت الفقرة السابعة عشر "لا أفضل السكن فى مجتمع مسيج من أجل العيش بالقرب من أقاربى وزملائى وجيرانى" فى المرتبة الرابعة بنسبة (٨٠,٤٤%)، بينما جاءت الفقرة العشرين "لا أفضل السكن فى مجتمع

مسيج لأن الحياة فيها يقيد حريتى" فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٤٨,٣٩%).

وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث غير راغبين فى السكن بالمجتمعات المُسيجة بسبب قلة إمكاناتهم المادية، ثم لأنهم أقل فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى من سكان المجتمعات المُسيجة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة(Muiga & Rukwaro,2016,85) التى أكدت على أن المجتمعات المُسيجة أسهمت بدورًا فعالًا فى تعزيز الأمن والخصوصية والحياة المرفهة لسكان هذه المجتمعات المغلقة وخاصة للأطفال، ولكن ترتفع بها أسعار المساكن وتكاليف رسوم الخدمات بشكل مبالغ فيه، لذلك فهى قاصرة على الطبقات الغنية .

جدول (١٠) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو مدى تفضيل السكن فى مجتمع مسيج" وفقًا لمتغير نوعية منطقة السكن

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	المنطقة السكنية			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
١	إمكاناتى المادية لا تسمح	موافق	١٩٩	١٩٢	١٩٨	٥٨٩	٧,٩٦	٠,٠٥
		محايد	١	٨	٢	١١		
٢	مستوايا الاجتماعى أقل من سكانها	موافق	١٤٢	١٥٩	٩٢	٣٩٣	٦٤,٨٦	٠,٠١
		محايد	٣٠	٣١	٤٦	١٠٧		
		معارض	٢٨	١٠	٦٢	١٠٠		
٣	ارتفاع أسعار الخدمات والمساكن بها	موافق	١٣٩	٩٥	١٣٠	٣٦٤	٢٥,٢٤	٠,٠٥
		محايد	٤١	٧٢	٤٠	١٥٣		
		معارض	٢٠	٣٣	٣٠	٨٣		

ويتضح من جدول (١٠) ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "لا أفضل السكن فيه لأن إمكاناتى المادية لا تسمح" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "لا أفضل السكن فى مجتمع مسيج لأن مستوايا الاجتماعى والطبقى أقل منهم" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "لا أفضل السكن فيه لارتفاع أسعار المساكن والخدمات به بشكل مبالغ فيه" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث فى المناطق السكنية (المنخفضة – المتوسطة – المرتفعة) فى المستوى المعيشى على عدم تفضيل السكن فى المجتمعات المُسيجة لانخفاض

إمكاناتهم المادية فى المقام الأول، ثم لأن مستواهم الاجتماعى والطبقى أقل من سكان المجتمعات المُسيجة، ويليه لارتفاع أسعار الخدمات والمساكن بها بشكل مبالغ فيه .

جدول (١١) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو مدى تفضيل السكن فى مجتمع مسيج" وفقًا لمتغير الدخل الشهري للأسرة

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	الدخل الشهري			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			دخل منخفض	دخل متوسط	دخل عالى			
١	إمكاناتى المادية لا تسمح	موافق	١٧٧	٢٤٣	١٦٩	٥٨٩	٤,٥٣	غير دالة
		محايد	٢	٨	١	١١		
٢	مستوايا الاجتماعى أقل من سكانها	موافق	١٣٦	١٦٦	٩١	٣٩٣	٣١,٦٤	٠,٠١
		محايد	٣٣	٤١	٣٣	١٠٧		
		معارض	١٠	٤٤	٤٦	١٠٠		
٣	ارتفاع أسعار الخدمات والمساكن بها	موافق	١٧١	٨٣	١١٠	٣٦٤	٢٢٣,٥٣	٠,٠١
		محايد	٨	١٣٣	١٢	١٥٣		
		معارض	٠	٣٥	٤٨	٨٣		

ويتضح من جدول (١١) ما يلي:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "لا أفضل السكن فيه لأن إمكاناتى المادية لا تسمح" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "لا أفضل السكن فيه لأنى مستوايا الاجتماعى والطبقى أقل منهم" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "لا أفضل السكن فيه لارتفاع أسعار المساكن والخدمات به بشكل مبالغ فيه" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئتى الدخل الشهرى (المنخفض والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق)، أما الذين يتركزون فى فئة الدخل المتوسط حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (محايد) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث من ذوات الدخل الشهرى (المنخفض – المتوسط – العالى) على عدم تفضيل السكن فى المجتمعات المُسيجة لانخفاض إمكاناتهم المادية، ثم لأن مستواهم الاجتماعى والطبقى أقل من سكان هذه المجتمعات، بينما تتفق مفردات عينة البحث من ذوات الدخل الشهرى (المنخفض – العالى) على عدم تفضيل السكن فى المجتمعات المُسيجة لارتفاع أسعار المساكن والخدمات بها بشكل مبالغ فيه.

أما فيما يتعلق باتجاهات حالات البحث نحو أسباب إقبالهم على امتلاك وحدات سكنية فى مجتمع مسيج بالمدن الجديدة فى محافظة أسيوط: أكدت معظم الحالات بنسبة (٨٠%) على أن الهدف من وراء إقبالهم على امتلاك وحدة سكنية فى مجتمع بورتو بمدينة ناصر الجديدة هو تحقيق الرفاهية بقولهم "*أريد المعيشة فى مستوى ومكان أفضل وتجربة الحياة المرفهة المريحة لوجود داخلها تصميمات سكنية متنوعة وفاخرة ومساحات خضراء ومسطحات مائية ونوادي ومولات تجارية ومحلات ومستشفيات ومدارس راقية وغيرها من الخدمات المميزة الخاصة بسكانها وحدهم*" ، وهذه الحالات هى (١)، (٢)، (٥)، (٦)، (٧) ، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠). ثم أشارت نسبة (٥٥%) إلى رغبتها فى تحقيق التجانس الاجتماعى بقولهم " *أريد المعيشة مع ناس متشابهين معى فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى عشان أقدر أكون علاقات اجتماعية قوية وناجحة مع جيرانى فى الكمبوند، ونتفق ونتشارك مع بعض فى الثقافة والمسئوليات والاهتمامات والإمكانات والحاجات*"، وهذه الحالات هى (١)، (٣)، (٨) ، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧). ويليها نسبة (٥٠%) أفادت برغبتها فى تحقيق الأمن والخصوصية بقولها "*أرغب فى المعيشة فى بيئة آمنة على نفسى وممتلكاتى وعلى جميع أفراد أسرتى وخاصة الأطفال لحمايتهم والأطمئنان عليهم عند الدخول إلى المسكن أو الخروج منه، بسبب انتشار الجرائم المختلفة فى المدن العامة كالتحرش والخطف والسرقة وغيرها*"، وهذه الحالات هى (١)، (٥)، (٦)، (١١)، (١٢)، (١٥)،(١٦)، (١٧)، (١٩)، (٢٠). ثم أفادت نسبة (٤٠%) برغبتها فى المعيشة فى بيئة نظيفة بقولها "*أريد السكن فى مكان نظيف بعيدًا عن انتشار القمامة فى الشوارع وتلوث الهواء والعشوائية فى التعامل مع البيئة والكتابة على الحوائط وإهمال تنظيف الشوارع والحدائق والنوادى ، فالحياة فى المدن العامة القديمة أصبحت لا تُطاق لانتشار التلوث البيئى فيها بجميع أنواعه*"، وهى الحالات (٤)، (٥)، (١٢)، (١٣)، (١٤) ، (١٧)، (١٩)، (٢٠). وأخيرًا أفادت نسبة (٣٥%) برغبتها فى الابتعاد عن الازدحام السكانى، بقولها "*أريد الابتعاد عن الزحمة فى الشوارع والنوادى والمُولات والمؤسسات الحكومية والأسواق بسبب المشاكل الكتير اللى شوفتها من خناقات وسماع ألفاظ قبيحة وكمان سرقة من المتسولين، وتعرض سيارتى للتلف والاصطدام أكثر من مرة أثناء الوقوف أو السير والتنقل بسبب ازدحام الشوارع والجراجات وكثرة مخالفاتى المرورية*"، وهذه الحالات هى (٤)، (١٣)، (١٥)، (١٦)، (١٨)، (١٩)، (٢٠).

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول إن معظم استجابات عينة البحث أكدت على أن الأسباب المادية هى العائق الأساسى الذى يمنعهم من السكن فى هذه المجتمعات المغلقة، ثم لإحساسهم بأن هناك فوارق طبقية واجتماعية بينهم وبين سكان هذه المجتمعات ذات الأسوار والبوابات. أما بالنسبة لأسباب إقبال حالات البحث على امتلاك وحدات سكنية بمجتمع بورتو أسيوط، فقد أكدت معظم استجاباتهم على أن السبب الأول يرجع إلى الرغبة فى تحقيق نمط حياة أفضل وتجربة الحياة المرفهة المريحة ثم الرغبة فى تحقيق التجانس الاجتماعى، ويليه الرغبة فى تحقيق الأمن والخصوصية. وهذا يشير إلى أن الدافع الأول وراء اتجاه حالات البحث للسكن فى مجتمع مسيج هو رغبتهم فى رفع مستوى معيشتهم لكى تتناسب مع مستواهم الطبقى والاجتماعى والثقافى. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Marafi, 2011, 2-6) التى أكدت على أن الخوف من الجريمة والعنف من أهم الأسباب التى دفعت حالات البحث إلى السكن فى مدينة الرحاب كمجتمع مسور، وعلى الرغم من ذلك مازالوا يشعرون بالذعر والخوف من الفقراء .

يتحدد التساؤل الثالث لهذا البحث فيما يلى **"ما اتجاهات عينة البحث نحو سكان المجتمعات الحضرية**

المُسيجة؟"، وينبثق من هذا التساؤل الفرض التالى **"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات عينة البحث فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو سكان المجتمعات المُسيجة تعزى إلى نوعية المنطقة السكنية ومستوى الدخل الشهرى للأسرة"**، ويتضح ذلك فى الجداول التالية:

جدول (١٢) التكرارات والمتوسط المرجح لفقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو سكان المجتمعات المُسيجة

م	الفقرات	الاستجابات			مجموع الاوزا	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		موافق	محايد	معارض				
١	أشعر بالغيرة منهم وأتمنى تقليدهم	١٧٩	٢٠٠	٢٢١	١١٥٨	١,٩٣	٦٤,٣٣	١١
٢	أشعر بالتمييز لصالح سكانها	٤٩٢	٦٤	٤٤	١٦٤٨	٢,٧٥	٩١,٥٦	٦
٣	يتمتعون بالثراء الفاحش	٥٩٥	٤	١	١٧٩٤	٢,٩٩	٩٩,٦٧	١
٤	هم ناس لديهم أعداء ومطاردين	٤٨	٢٨٣	٢٦٩	٩٧٩	١,٦٣	٥٤,٣٩	١٢
٥	لهم مكانة مميزة ومرموقة فى البلد	٥٩٤	٥	١	١٧٩٣	٢,٩٩	٩٩,٦١	٢
٦	ناس يفضلون التعامل مع أمثالهم	٢٧٤	٧١	٢٥٥	١٢١٩	٢,٠٣	٦٧,٧٢	٩
٧	يسعون إلى تقليد الأثرياء والمشاهير	٥٩١	٧	٢	١٧٨٩	٢,٩٨	٩٩,٣٩	٣
٨	يعشقون الرفاهية والتجديد	٥٨٩	٨	٣	١٧٨٦	٢,٩٨	٩٩,٢٢	٤
٩	ليس لديهم قدرة على الاندماج	٣٠٣	١٣٨	١٥٩	١٣٤٤	٢,٢٤	٧٤,٦٧	٧
١٠	هم النخبة والناس الناجحون	٥٩٠	٦	٤	١٧٨٦	٢,٩٨	٩٩,٢٢	٤
١١	هم مواطنين أمثالنا، لا يختلفون عنا	٥٥٠	٠	٥٠	١٧٠٠	٢,٨٣	٩٤,٤٤	٥
١٢	هم ناس فاسدون	١٧٠	٢٩٥	١٣٥	١٢٣٥	٢,٠٦	٦٨,٦١	٨
١٣	هم ناس لديهم حياة سهلة ومريحة	٢٧٢	٥٩	٢٦٩	١٢٠٣	٢,٠١	٦٦,٨٣	١٠
	البعد ككل					٢,٤٩	٨٣,٠٥	

يوضح الجدول (١٢) أن المتوسط المرجح لاتجاهات عينة البحث نحو سكان المجتمعات المُسيجة، بلغ (٢,٤٩) وبنسبة مئوية (٨٣,٠٥%)، حيث جاءت الفقرة الثالثة "هم ناس يتمتعون بالثراء الفاحش" فى المرتبة الأولى بنسبة (٩٩,٦٧%)، ثم جاءت الفقرة الخامسة "هم ناس لهم مكانة مميزة ومرموقة فى البلد " فى المرتبة الثانية بنسبة (٩٩,٦١%)، وبعده جاءت الفقرة السابعة "هم ناس يسعون إلى تقليد الأثرياء والمشاهير" فى المرتبة الثالثة بنسبة (٩٩,٣٩%)، ثم جاءت الفقرة الثامنة "هم ناس يعشقون الرفاهية والتجديد" والفقرة العاشرة "هم النخبة والناس الناجحون فى المجتمع" فى المرتبة الرابعة بنسبة (٩٩,٢٢%)، بينما جاءت الفقرة الرابعة "هم ناس لديهم أعداء ومطاردين " فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٥٤,٣٩%).

وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث أكدوا على أن سكان المجتمعات المُسيجة يختلفون عن سكان المجتمعات العامة، نظرًا لأنهم يتمتعون بالثراء الفاحش ثم المكانة الاجتماعية المرموقة فى المجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Al Shawish,2015,67) التى أكدت على أن سكان هذه المجتمعات المُسيجة لديهم سمات مادية وسلوك اجتماعي يميزهم عن سكان المجتمع المحلى العام مما يؤدى إلى ضعف الروابط الاجتماعية بينهم .

جدول (١٣) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد " اتجاهات عينة البحث نحو سكان المجتمعات المُسيجة" وفقًا لمتغير نوعية منطقة السكن

م	الفقرات	الاستجابات	المنطقة السكنية			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
١	يتمتعون بالثراء الفاحش	موافق	١٩٩	١٩٨	١٩٨	٥٩٥	٢,٥	غير دالة
		محايد	١	٢	١	٤		
		معارض	٠	٠	١	١		
٢	لهم مكانة مرموقة فى المجتمع	موافق	١٩٨	١٩٩	١٩٧	٥٩٤	٤,٨١	غير دالة
		محايد	٢	٠	٣	٥		
		معارض	٠	١	٠	١		
٣	يسعون إلى تقليد الأثرياء والمشاهير	موافق	١٩٥	١٩٨	١٩٨	٥٩١	٣,٠٣	غير دالة
		محايد	٤	١	٢	٧		
		معارض	١	١	٠	٢		

ويتضح من جدول (١٣) ما يلي:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها أن سكان المجتمعات المُسيجة هم ناس" يتمتعون بالثراء الفاحش" تبعًا لمتغير منطقة السكن ، حيث إن أفراد العينة فى المناطق الثلاثة (المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق)
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "هم ناس لهم مكانة مرموقة فى المجتمع" تبعًا لمتغير منطقة السكن ، حيث إن أفراد العينة فى المناطق الثلاثة (المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها أن سكان المجتمعات المُسيجة " هم ناس يسعون إلى تقليد الأثرياء والمشاهير" تبعًا لمتغير منطقة السكن ، حيث إن أفراد العينة فى المناطق الثلاثة (المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث فى المناطق السكنية المختلفة (المنخفضة–المتوسطة– المرتفعة) فى المستوى المعيشى نحو سكان المجتمعات المُسيجة، حيث أكدوا على أنهم ناس يتمتعون بالثراء الفاحش، ولديهم مكانة اجتماعية مرموقة فى المجتمع، ويسعون إلى تقليد الأثرياء والمشاهير ومصادقتهم مما يجعلهم يفضلون السكن فى مجتمع مسيج .

جدول (١٤) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد " اتجاهات عينة البحث نحو خصائص سكان المجتمعات المُسيجة " وفقًا لمتغير الدخل الشهري

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	الدخل الشهري			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدخل العالى			
١	يتمتعون بالثراء الفاحش	موافق	١٧٧	٢٥٠	١٦٨	٥٩٥	٣,٣٧	غير دالة
		محايد	٢	١	١	٤		

		معارض	٠	٠	١	١		
٢	لهم مكانة مرموقة فى المجتمع	موافق	١٧٦	٢٤٩	١٦٩	٥٩٤	٣,٦٢	غير دالة
		محايد	٣	١	١	٥		
		معارض	٠	١	٠	١		
٣	يقلدون الأثرياء والمشاهير	موافق	١٧٤	٢٤٩	١٦٨	٥٩١	٥,٤٤	غير دالة
		محايد	٣	٢	٢	٧		
		معارض	٢	٠	٠	٢		

ويتضح من جدول (١٤) ما يلي:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها أن سكان المجتمعات المُسيجة هم ناس" يتمتعون بالثراء الفاحش" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة ، حيث إن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "هم ناس لهم مكانة مرموقة فى المجتمع "تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة ، حيث إن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها أن سكان المجتمعات المُسيجة "يقلدون الأثرياء والمشاهير" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، حيث إن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث من ذوات الدخل الشهرى (المنخفض– المتوسط – العالى) نحو سكان المجتمعات المُسيجة، حيث إنهم أكدوا على أنهم ناس يتمتعون بالثراء الفاحش، ثم "أنهم ناس لهم مكانة مرموقة فى المجتمع"، ويليه "أنهم يسعون إلى تقليد الأثرياء والمشاهير ومصادقتهم".

أما فيما يتعلق باتجاهات حالات البحث نحو خصاص سكان المجتمعات المُسيجة مقارنة بسكان المجتمعات العامة: أكدت معظم الحالات بنسبة (٧٠%) على أن الاختلاف بينهم يتحدد فى المستوى الاقتصادى، بقولهم أن "*سكان المجتمعات المُسيجة والمجتمعات العامة هم مواطنين فى هذا المجتمع لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، ويتحدد الفرق الأساسى بينهم فى المستوى الاقتصادى أى امتلاك رأس المال ، فسكان المجتمعات المُسيجة أكثر امتلاكًا لرأس المال من سكان المجتمعات العامة*"، وهذه الحالات هى (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٦)، (٧)، (٨)، (١٠)، (١٢)، (١٣)، (١٥)، (١٧)، (١٨)، (١٩). ثم أفادت نسبة (٥٠%) بأن الاختلاف بينهم فى المكانة الاجتماعية بقولهم أن " *سكان المجتمعات المُسيجة لديهم مكانة اجتماعية أعلى، ترجع لمستواهم الثقافى والتعليمى والوظيفى والكيان الأسرى والقرابى ومكان المعيشة والإقامة التى تميزهم عن غيرهم*" ، وهذه الحالات هى (١)، (٦)، (٧)، (١٠)، (١١)، (١٤)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (٢٠). ويليه أشارت نسبة (٣٠%) بأن الاختلاف بينهم فى نمط المسكن ومستوى منطقة السكن التى يعيشون فيها، بقولهم أن "*سكان المجتمعات المُسيجة يعيشون فى بيئة يوجد بها أروع التصميمات المعمارية الفاخرة للمساكن والنوادى والمدارس والمُولات وغيره، ويتمتعون بأفضل الخدمات والمرافق والحياة الراقية*

المرفهة الموجودة فى الكمبوندات المغلقة"، وهذه الحالات هى (٣)، (١٠)، (١٣)، (١٥)، (١٧)، (٢٠). وأخيرًا أفادت نسبة (٢٥%) بأن الاختلاف بينهم فى السلوك الأخلاقى والاجتماعى بقولهم أن *"سكان المجتمعات المفتوحة يتسموا بالعشوائية والفوضى فى تصرفاتهم وأفعالهم والعنف فى تعاملاتهم مع الآخرين، والهروب من المسئولية فى المحافظة على نظافة البيئة والممتلكات العامة بالدولة"* ، وهذه الحالات هى (٥)، (٨) ، (٩) ، (١١) ، (١٢).

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول إن هناك اتفاق بين استجابات عينة البحث وحالات البحث فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو خصائص سكان المجتمعات المُسيجة مقارنة بسكان المجتمعات العامة، حيث أكدت معظم استجاباتهم على أن الحاجز الأساسى بين سكان المجتمعات المغلقة والمجتمعات العامة يتحدد فى المستوى الاقتصادى الذى أسهم فى تشكيل الفوارق الاجتماعية والطبقية بين فئات المجتمع المختلفة (الفقيرة والمتوسطة وفوق المتوسطة والغنية)، مما جعل أفراد العينة يشعرون بأن هذه المجتمعات تم بنائها أساسًا لمن يملكون المال والثروة التى شكلت مكانتهم الاجتماعية فى المجتمع، وجعلتهم لامتلاكهم رأس المال يمكنهم العيش فى مكان آمن والتمتع بنمط حياة أفضل وتحقيق التميز الاجتماعى. وهذا ما أكدته نتائج دراسة (عبده،١٩،٢٠١٦) التى توصلت إلى أن الطبقة الغنية فى المجتمع تفضل الاستبعاد الإرادى والهروب من مشكلات المدن العامة، والاعتماد على إمكاناتها المادية فى تحقيق التميز الاجتماعى عن باقى طبقات المجتمع والوصول إلى التكيف الإيجابى مع أمثالهم.

يتحدد التساؤل الرابع لهذا البحث فيما يلى **"ما اتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات الحضرية المُسيجة على تحقيق التماسك الاجتماعى؟"** ، وينبثق من هذا التساؤل الفرض التالى **" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات عينة البحث فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مدى تحقيق المجتمعات الحضرية المُسيجة للتماسك الاجتماعى تعزى إلى نوعية المنطقة السكنية ومستوى الدخل الشهرى للأسرة"**، ويتضح ذلك فى الجداول التالية :

جدول (١٥) التكرارات والمتوسط المرجح لفقرات بعد
"اتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق التماسك الاجتماعى"

م	الفقرات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
		موافق	محايد	معارض				
١	تزيد التباعد بين طبقات المجتمع	٤٧٧	١١	١١٢	١٥٦٥	٢,٦١	٨٦,٩٤	٥
٢	تقيد دخول وخروج الأقارب والأصدقاء	٥٧٦	١٥	٩	١٧٦٧	٢,٩٥	٩٨,١٧	١
٣	لا تسمح بدخول المواطنين من غير سكانها	٥٧٢	١٥	١٣	١٧٥٩	٢,٩٣	٩٧,٧٢	٣
٤	تضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان المدن	٥٧٣	١٤	١٣	١٧٦٠	٢,٩٣	٩٧,٧٨	٢
٥	تجعل سكانها يعتادون التفاعل مع أمثالهم فحسب	٤٥٨	٢٣	١١٩	١٥٣٩	٢,٥٧	٨٥,٥٠	٧
٦	البوابات لا تمنع الترابط بين سكان هذه المجتمعات وأقاربهم وأصدقائهم	٤٧٥	١٣	١١٢	١٥٦٣	٢,٦١	٨٦,٨٣	٦
٧	معظم سكانهم أماكن عملهم توجد خارج هذه المجتمعات	٢٠٧	١٠٣	٢٩٠	١١١٧	١,٨٦	٦٢,٠٦	١١
٨	افتقادها للمؤسسات الحكومية والأمنية يساعد على تعزيز الترابط المجتمعى	٢٥٣	٥٢	٢٩٥	١١٥٨	١,٩٣	٦٤,٣٣	١٠
٩	البوابات توجد فى كل مكان بالمدن وذلك لا يمنع الترابط الاجتماعى	٣٨٨	١٨	١٩٤	١٣٩٤	٢,٣٢	٧٧,٤٤	٩

١٠	تساعد على تحقيق الترابط بين سكانها فحسب	٥٤٨	٢٠	٣٢	١٧١٦	٢,٨٦	٩٥,٣٣	٤
١١	تعزز هذه المجتمعات روح التضامن وعلاقات الجوار بين سكانها وسكان المدن	٢٠	١٤٥	٤٣٥	٧٨٥	١,٣١	٤٣,٦١	١٢
١٢	يفتقد سكانها القدرة على الاندماج الاجتماعى مع الآخرين فى المجتمع	٤٠٧	٧٠	١٢٣	١٤٨٤	٢,٤٧	٨٢,٤٤	٨
البعد ككل						٢,٤٥	٨١,٥١	

يوضح الجدول (١٥) أن المتوسط المرجح لاتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق التماسك الاجتماعى، بلغ (٢,٤٥) وبنسبة مئوية (٨١,٥١%)، حيث جاءت الفقرة الثانية "هذه المجتمعات تضع قواعد صارمة تقيد دخول وخروج الأقارب والأصدقاء" فى المرتبة الأولى بنسبة (٩٨,١٧%)، ثم جاءت الفقرة الرابعة "انتشار تلك المجتمعات يضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان المدن" فى المرتبة الثانية بنسبة (٩٧,٧٨%)، وبعده جاءت الفقرة الثالثة "لا تسمح هذه المجتمعات بدخول المواطنين من غير سكانها" فى المرتبة الثالثة بنسبة (٩٧,٧٢%)، ويليه جاءت الفقرة العاشرة "تساعد هذه المجتمعات على تحقيق الترابط والتكاتف بين سكانها فحسب" فى المرتبة الرابعة بنسبة (٩٥,٣٣%)، بينما جاءت الفقرة الحادية عشر"تعزز هذه المجتمعات روح التضامن وعلاقات الجوار بين سكانها وسكان المدينة" فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٤٣,٦١%).

وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث أكدوا على أن المجتمعات المُسيجة تسهم فى الفصل المكانى والاجتماعى بين سكانها والمقيمين خارجها، بسبب القواعد والإجراءات الأمنية الصارمة المتبعة فى هذه المجتمعات والتى تقيد عملية الدخول إليها أو الخروج منها. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Mohd et al., 2015,567) التى أكدت على أن المجتمعات المغلقة تؤدى إلى الفصل العنصرى وزيادة الفجوة الاجتماعية بين السكان داخل هذه المجتمعات وأولئك المقيمين فى المناطق المحيطة. وكذلك تتفق مع نتائج دراسة(Klaufus et al., 2017,3) التى أكدت على أن المجتمعات المغلقة ساهمت فى التجزئة الحضرية واللامساواة المكانية والاجتماعية وانعدام الشعور بالأمن.

جدول (١٦) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للتماسك الاجتماعى" وفقًا لمتغير نوعية منطقة السكن

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	المنطقة السكنية			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
١	تقيد دخول وخروج الأقارب والأصدقاء	موافق	١٩٦	١٩٨	١٨٢	٥٧٦	١٩,٩٩	٠,٠١
		محايد	٣	١	١١	١٥		
		معارض	١	١	٧	٩		
٢	تضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان المدن	موافق	١٩٠	١٩٧	١٨٦	٥٧٣	١٦,٣٣	٠,٠١
		محايد	٨	٢	٤	١٤		
		معارض	٢	١	١٠	١٣		
٣	لا تسمح هذه المجتمعات بدخول المواطنين من غير سكانها	موافق	١٩٤	١٩٢	١٨٦	٥٧٢	١٢,٦١	٠,٠٥
		محايد	٤	٧	٤	١٥		
		معارض	٢	١	١٠	١٣		

ويتضح من جدول (١٦) ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة

الأولى فى الترتيب والتي نصها "هذه المجتمعات المُسيجة تضع قواعد صارمة تقيد دخول وخروج الأقارب والأصدقاء"تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة فى المناطق (المنخفضة والمتوسطة والمرتفع) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "هذه المجتمعات المُسيجة تضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان المدن" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة فى المناطق (المنخفضة والمتوسطة والمرتفع) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "لا تسمح هذه المجتمعات بدخول المواطنين من غير سكانها" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة فى المناطق (المنخفضة والمتوسطة والمرتفع) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق).

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث فى المناطق السكنية (المنخفضة– المتوسطة– المرتفعة) فى المستوى المعيشى نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للتماسك الاجتماعى، حيث أكدت معظم مفردات العينة على أن هذه المجتمعات المُسيجة تؤثر سلبًا على تحقيق التماسك الاجتماعى من خلال قيامها بوضع قواعد صارمة تقيد دخول وخروج الأقارب والأصدقاء مما يزيد من التجزئة والتفكك بين سكان المدن .

جدول (١٧) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للتماسك الاجتماعى" وفقًا لمتغير الدخل الشهري للأسرة

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	الدخل الشهري للأسرة			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدخل العالى			
١	تقيد دخول وخروج الأقارب والأصدقاء	موافق	١٧٢	٢٤٨	١٥٦	٥٧٦	١٥,٧٨	٠,٠١
		محايد	٥	٣	٧	١٥		
		معارض	٢	٠	٧	٩		
٢	تضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان المدن	موافق	١٧٤	٢٤٦	١٥٣	٥٧٣	١٩,٧٩	٠,٠١
		محايد	٤	٣	٧	١٤		
		معارض	١	٢	١٠	١٣		
٣	لا تسمح هذه المجتمعات بدخول المواطنين من غير سكانها	موافق	١٧٠	٢٤٣	١٥٩	٥٧٢	١٣,٤١	٠,٠١
		محايد	٦	٧	٢	١٥		
		معارض	٣	١	٩	١٣		

ويتضح من جدول (١٧) ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "هذه المجتمعات المُسيجة تضع قواعد صارمة تقيد دخول وخروج الأقارب والأصدقاء"تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "هذه المجتمعات المُسيجة تزيد من التجزئة والتفكك بين سكان المدن" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة ، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها " لا تسمح هذه المجتمعات بدخول المواطنين من غير سكانها " تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة ، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث من ذوات الدخل الشهرى (المنخفض– المتوسط – العالى) نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للتماسك الاجتماعى، حيث أكدت معظم مفردات العينة على أن هذه المجتمعات المُسيجة تؤثر سلبًا على تحقيق التماسك الاجتماعى من خلال قيامها بوضع قواعد صارمة تقيد دخول وخروج الأقارب والأصدقاء مما يزيد من التجزئة والتفكك بين سكان المدن ويضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان هذه المجتمعات المغلقة وسكان المجتمع العام.

أما فيما يتعلق باتجاهات حالات البحث نحو أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق التماسك الاجتماعى: أكدت معظم الحالات بنسبة (٧٥%) على عدم وجود علاقة بين بناء المجتمعات المسيجة وضعف التماسك الاجتماعى فى المجتمع المصرى بوجه عام، بقولها أن *"التماسك الاجتماعى يتحقق بنشر قيم التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع، فلابد من مساندة الأغنياء للفقراء وتقديم الدعم والمساعدات المادية والعينية لهم من أجل تحقيق الترابط بين الناس والأمن الاجتماعى للجميع"*، وهذه الحالات هى (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٩)، (١٠)، (١٢)، (١٤)، (١٥)، (١٧)، (١٨)، (٢٠). ثم أفادت نسبة (٦٠%) بأن المجتمعات المُسيجة تؤدى إلى تحقيق الفصل المكانى بقولهم أن *"الفصل بين سكان المجتمعات المُسيجة والمجتمعات العامة هو فصل مكانى وليس فصل اجتماعى فى العلاقات الاجتماعية، كما أنه فصل مؤقت، فسكان المجتمعات المُسيجة لا يستطيعون العيش دائمًا فى بيئة مغلقة منعزلين عن باقى المجتمع، فيخرجون منها لأسباب عديدة ومنها الذهاب للعمل وزيارة الأقارب والأصدقاء وقضاء المصالح المختلفة، فهذه البوابات توجد فى معظم مؤسسات المجتمع فى المدارس والجامعات والعقارات السكنية الخاصة والمستشفيات والمؤسسات الحكومية المختلفة، لتنظيم عملية الدخول والخروج وتحقيق النظام والأمن والرقابة"*، وهذه الحالات هى (١)، (٢)، (٣)، (٥)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٣)، (١٦)، (١٧)، (١٩). وأخيرًا أفادت نسبة (٥٠%) بأن المجتمعات المسيجة تزيد المسافة الاجتماعية بين سكان المدن، بقولها أن *"طبيعة الحياة فى المدن المصرية بوجه عام تتسم بضعف العلاقات الاجتماعية وخاصة علاقات القرابة والجيرة، بسبب زيادة الازدحام السكانى وتنوع الثقافات والاختلافات بين السكان بعكس الحياة فى الريف، فالمجتمعات المُسيجة ليست هى السبب الأساسى فى ضعف التماسك الاجتماعى ولكنها تزيد التباعد والتفكك الاجتماعى خاصة فى المدن"*، وهذه الحالات هى (١)، (٢)، (٣)، (١٤)، (١٨)، (١٩)، (٢٠) .

وبناءً على ما تقدم تبين أن غالبية مفردات عينة البحث أكدوا على أثر هذه المجتمعات المُسيجة فى تكريس الفصل المكانى والاجتماعى بين السكان المقيمون داخل المجتمعات المُسيجة وأولئك المقيمون خارجه فى المجتمع العام، وذلك بسبب الاعتماد على البوابات والإجراءات الأمنية الصارمة التى تحكم الدخول والخروج فى هذه المجتمعات المُسيجة، بشكل يؤثر على حجم زيارات الأقارب والأصدقاء، ويقلل التفاعلات الاجتماعية بين الفئات المختلفة من سكان المجتمع. بينما فى المقابل أكدت معظم استجابات حالات البحث على أن هذه المجتمعات المُسيجة لا تؤثر سلبًا على تحقيق التماسك الاجتماعى فى المجتمع، ولكن السبب الأساسى فى ضعف التماسك الاجتماعى يرجع إلى ضعف قيم التضامن بين أفراد المجتمع، كما أكدت على أن الفصل بين سكان المجتمعات المُسيجة وسكان المجتمعات العامة هو فصل مكانى وليس فصل اجتماعى فى العلاقات الاجتماعية. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Sarpong,2017,1584) التى أكدت على أن المجتمعات المغلقة تسهم فى عزلة الأغنياء خلف الأسلاك الشائكة والبوابات خوفًا على حياتهم وممتلكاتهم، مما ساعد على تفتيت النسيج المكانى والاجتماعى للمجتمع الحضرى وانتشار اللامساواة الاجتماعية بين الطبقات الغنية والفقيرة .

يتحدد التساؤل الخامس لهذا البحث فيما يلى **"ما اتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات الحضرية المُسيجة على تحقيق العدالة الاجتماعية ؟"** ، وينبثق من هذا التساؤل الفرض التالى **"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات عينة البحث فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للعدالة الاجتماعية تعزى إلى نوعية المنطقة السكنية ومستوى الدخل الشهرى للأسرة"**، ويتضح ذلك فى الجداول التالية :

جدول (١٨) التكرارات والمتوسط المرجح لفقرات بعد

" اتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق العدالة الاجتماعية"

م	الفقرات	الاستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
		موافق	محايد	معارض				
١	لا أشعر بوجود عدالة لأن سكانها يتمتعون بخدماتها المتميزة وحدهم	٢٨٥	١١	٣٠٤	١١٨١	١,٩٧	٦٥,٦١	٦
٢	تزيد هذه المجتمعات الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع	٤٩٤	٤٧	٥٩	١٦٣٥	٢,٧٣	٩٠,٨٣	٣
٣	أشعر بالتمييز لصالح سكانها لأنهم يتمتعون بالحرية والخصوصية أكثر منا	٢٨١	١٥	٣٠٤	١١٧٧	١,٩٦	٦٥,٣٩	٧
٤	لا أشعر بالعدالة لأن سكانها يعيشون حياة مرفهة متميزة أكثر منا	٢٣٤	٠	٣٦٦	١٠٦٨	١,٧٨	٥٩,٣٣	١٠
٥	لا أشعر بالتمييز لأن المدن بها خدمات متنوعة تناسب جميع فئات المجتمع	٣٧٢	٠	٢٢٨	١٣٤٤	٢,٢٤	٧٤,٦٧	٤
٦	من العدالة توفير حياة كريمة وامنة لصفوة المجتمع من الأغنياء والمشاهير والعلماء	١٣٧	١٣	٤٥٠	٨٨٧	١,٤٨	٤٩,٢٨	١٢
٧	لا أشعر بالتمييز لأن المفروض كل إنسان يعيش وفقًا لمستواه الاجتماعى	٢٥٢	١٥	٣٣٣	١١١٩	١,٨٧	٦٢,١٧	٩
٨	لا أشعر بالتمييز لأن الحياة داخل هذه المجتمعات وخارجها متشابهه	١٢٨	٥٥	٤١٧	٩١١	١,٥٢	٥٠,٦١	١١
٩	لا توجد علاقة بين تحقيق العدالة ونمو هذه المجتمعات المُسيجة	٢٤٦	٧٤	٢٨٠	١١٦٦	١,٩٤	٦٤,٧٨	٨
١٠	العدالة تتحقق بتوفير الدولة الحاجات الإنسانية للمواطنين	٥٤٥	٥٥	٠	١٧٤٥	٢,٩١	٩٦,٩٤	١

١١	انتشار الواسطة والفساد هو السبب الأساسى فى غياب العدالة	٥٢٤	٢٧	٤٩	١٦٧٥	٢,٧٩	٩٣,٠٦	٢
١٢	تساعد هذه المجتمعات على زيادة التهميش والحرمان لغير الساكنين بها	٢٧٢	١٢٢	٢٠٦	١٢٦٦	٢,١١	٧٠,٣٣	٥
	البعد ككل					٢,١١	٧٠,٢٥	

يوضح الجدول (١٨) أن المتوسط المرجح لاتجاهات عينة البحث نحو "أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق العدالة الاجتماعية" ، بلغ (٢,١١) وبنسبة مئوية (٧٠,٢٥) ، حيث جاءت الفقرة العاشرة "العدالة تتحقق بتوفير الحاجات الإنسانية للمواطنين كالمسكن الآدمى وفرص العمل ودخل شهرى ملائم يفى باحتياجاتهم" فى المرتبة الأولى وبنسبة (٩٦,٩٤%)، ثم جاءت الفقرة الحادية عشر "انتشار الواسطة والمحسوبية والفساد هو السبب الأساسى فى غياب العدالة" فى المرتبة الثانية وبنسبة (٩٣,٠٦%)، وبعده جاءت الفقرة الثانية "تزيد هذه المجتمعات الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع" فى المرتبة الثالثة وبنسبة (٩٠,٨٣%)، ويليه جاءت الفقرة الخامسة"لا أشعر بالتمييز لأن المدن بها خدمات متنوعة تناسب جميع فئات المجتمع" فى المرتبة الرابعة وبنسبة (٧٤,٦٧%)، بينما جاءت الفقرة السادسة "من العدالة توفير حياة كريمة وآمنة لصفوة المجتمع من الأغنياء والمشاهير والعلماء" فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٤٩,٢٨%).

وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث أكدوا على أن بناء المجتمعات المُسيجة لا يؤثر على تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن تحقيق العدالة يتطلب فى المقام الأول قيام الدولة بتوفير احتياجات مواطنيها من مسكن آدمى وفرص عمل ودخل ملائم يفى باحتياجاتهم ثم ضرورة مكافحة كل أشكال الفساد والواسطة فى المجتمع المصرى. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Wang et al.,2018,2)
التى أكدت على أن المجتمعات المُسيجة أسهت بدور كبير فى تفكك المجتمع الحضرى وزيادة الفوارق الاجتماعية واللامساواة بين طبقات المجتمع وخاصة بين طبقة الأثرياء والفقراء .

جدول (١٩) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد " اتجاهات عينة البحث نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للعدالة الاجتماعية" وفقًا لمتغير نوعية منطقة السكن

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	المنطقة السكنية			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
١	العدالة تتحقق بتوفير الدولة الحاجات الإنسانية لمواطنيها	موافق	١٩٢	١٥٦	١٩٧	٥٤٥	٦٠,٠٩	٠,٠١
		محايد	٨	٤٤	٣	٥٥		
٢	انتشار الواسطة والفساد هو السبب فى غياب العدالة	موافق	١٩٧	١٤٣	١٨٤	٥٢٤	٧٩,٤٧	٠,٠١
		محايد	١	٢٥	١	٢٧		
		معارض	٢	٣٢	١٥	٤٩		
٣	تزيد هذه المجتمعات الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع	موافق	١٩٥	١٩٨	١٠١	٤٩٤	٢٠٩,٤٩	٠,١
		محايد	٣	٢	٤٢	٤٧		
		معارض	٢	٠	٥٧	٥٩		

ويتضح من جدول (١٩) ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "العدالة تتحقق بتوفير الدولة الحاجات الإنسانية لمواطنيها (مسكن آدمى وفرص عمل ودخل شهرى ملائم) "تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين

يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "انتشار الواسطة والمحسوبية والفساد فى كل مكان هو السبب الأساسى فى غياب العدالة" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "تزيد هذه المجتمعات الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يقيمون فى المناطق السكنية (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) فى المستوى المعيشى حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث فى المناطق السكنية (المنخفضة– المتوسطة– المرتفعة) فى المستوى المعيشى نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للعدالة الاجتماعية، حيث أكدت معظم مفردات العينة على أن المجتمعات المُسيجة ليست السبب الأساسى فى غياب أو تراجع العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ولكنها تزيد الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وتحقيق العدالة يعتمد على توفير الدولة للمسكن الآدمى وفرص العمل والدخل الملائم الذى يفى باحتياجات مواطنيها، وضرورة مكافحة انتشار الواسطة والمحسوبية والفساد فى كل مؤسسات المجتمع.

جدول (٢٠) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق العدالة الاجتماعية" وفقًا لمتغير الدخل الشهري للأسرة

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	الدخل الشهرى للأسرة			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			منخفض	متوسط	عالى			
١	العدالة تتحقق بتوفير الدولة الحاجات الإنسانية لمواطنيها	موافق	١٦٩	٢١٢	١٦٤	٥٤٥	٢١,٤٨	٠,٠١
		محايد	١٠	٣٩	٦	٥٥		
٢	انتشار الواسطة والفساد هو السبب فى غياب العدالة	موافق	١٥٦	٢٠٤	١٦٤	٥٢٤	٦١,٩٤	٠,٠١
		محايد	٢٠	٧	٠	٢٧		
		معارض	٣	٤٠	٦	٤٩		
٣	تزيد هذه المجتمعات الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع	موافق	١٦١	٢٣٢	١٠١	٤٩٤	٨٦,٨٨	٠,٠١
		محايد	١٠	٧	٣٠	٤٧		
		معارض	٨	١٢	٣٩	٥٩		

ويتضح من جدول (٢٠) ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "العدالة تتحقق بتوفير الدولة الحاجات الإنسانية لمواطنيها كالمسكن الآدمى وفرص العمل والدخل الدائم" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئة الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة

الثانية فى الترتيب والتي نصها "انتشار الواسطة والمحسوبية والفساد فى كل مكان هو السبب الأساسى فى غياب العدالة" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئة الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "تزيد هذه المجتمعات الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئة الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث من ذوات الدخل الشهرى (المنخفض– المتوسط– العالى) نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للعدالة الاجتماعية، حيث أكدت معظم مفردات العينة على أن المجتمعات المُسيجة ليست السبب الأساسى فى غياب أو تراجع العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ولكنها تزيد الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب من المسئولين فى الدولة الاهتمام برفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير احتياجاتهم الإنسانية المتنوعة، بجانب ضرورة مكافحة انتشار الواسطة والمحسوبية والفساد فى كل مؤسسات المجتمع.

وفيما يتعلق باتجاهات حالات البحث نحو أثر المجتمعات المُسيجة فى تحقيق العدالة الاجتماعية:
أكدت معظم الحالات بنسبة (٨٠%) على أن غياب العدالة الاجتماعية أو تراجعها ليس له علاقة بنمو الكمبوندات فى مصر، بقولها أن "*هذه الكمبوندات بها مساكن فاخرة لتلبية حاجات الأغنياء فى المجتمع بشكل يتناسب مع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى، ومفيش علاقة بين وجود هذه الكمبوندات فى مصر وإحساس الفقراء بالظلم الاجتماعى والتهميش والحرمان*" ، وهذه الحالات هى (١)، (٢)، (٣)، (٤)،(٥)، (٧)، (٩)، (١٠)، (١٢)، (١٤)، (١٥)،(١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠). ثم أفادت نسبة (٥٠%) بأن التعاون والمشاركة المجتمعية مع الدولة يحقق العدالة الاجتماعية، بقولها أن "*من الضرورى تعاون رجال الأعمال والمستثمرين والأثرياء مع المسئولين فى الدولة من أجل تطوير المناطق الفقيرة والعشوائية وإزالة مشاعر الحرمان والاستبعاد الاجتماعى بين الفقراء بشكل يحقق العدالة الاجتماعية، وتقديم المساعدات المادية والعينية لهم*"، وهذه الحالات هى (٢)، (٤)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٤). وبعده أفادت نسبة (٤٠%) بأن العدالة الاجتماعية تتحقق بالفعل فى المجتمع المصرى بقولها أن "*المدن العامة بها الكثير من المناطق السكنية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والترفيهية المتنوعة التى تتناسب مع أفراد الطبقة الفقيرة والمتوسطة والغنية بالمجتمع،وكل طبقة بتختار المكان اللى يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها المادية لإرضاء الجميع*"، وهذه الحالات هى (١)، (٨)، (١١)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩). ثم أكدت نسبة (٣٥%) على أن العدالة تتحقق بإشباع الدولة الحاجات الإنسانية للمواطنين، بقولها أن "*توفير المسئولين فى الدولة للمسكن الآدمى والوظيفة الملائمة والدخل الدائم وإشباع الحاجات الإنسانية المتنوعة لأفراد المجتمع ورفع مستواهم المعيشى وخاصة للفقراء يساعد على شعور الجميع بالعدالة الاجتماعية*"، وهذه الحالات هى (٣)، (٥)، (١٢)، (١٤)، (١٥)،(١٦)، (١٧). وكذلك أفادت نسبة (٢٠%) بأن الاختلاف بين البشر من صنع الله عز وجل لتحقيق التضامن والعدالة الاجتماعية، بقولهم أن "*الله خلق الناس فوق بعض درجات ليتعاونوا، ويعم التكافل والتضامن بين جميع فئات المجتمع بشكل يحقق العدالة الاجتماعية للجميع، عن طريق قيام المقتدرين ماديًا أو اجتماعيًا على مساعدة الآخرين من الفقراء والمرضى وكل الفئات التى هى فى حاجة للمساعدة*"، وهذه الحالات هى (١)، (١٠)، (١٢)، (٢٠). وأخيرًا أفادت نسبة

(٥%) من حالات البحث بأن التوسع فى بناء المجتمعات المُسيجة يؤثر سلبًا على تحقيق العدالة الاجتماعية، بقوله أن *"انتشار الكمبوندات يزيد التفرقة بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء، ويشعر الفقراء بالاستبعاد والتمييز الاجتماعى والحرمان من الحياة المرفهة والخدمات الممتازة التى يتمتع بها الأثرياء وحدهم"* ، وهى الحالة (٦).

وبناءً على ما تقدم تبين أن غالبية مفردات عينة البحث أكدوا على أن بناء المجتمعات المُسيجة ليست العامل الأساسى فى غياب العدالة الاجتماعية أو تراجعها، ولكن تحقيق العدالة الاجتماعية يعتمد أساسًا فى المقام الأول على دور الدولة فى إشباع الحاجات الإنسانية للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم بدون تمييز أو إجحاف ، بجانب القضاء على جميع أشكال الواسطة والمحسوبية والفساد فى المجتمع.

وفى المقابل أكدت معظم استجابات حالات البحث على عدم وجود علاقة بين بناء المجتمعات المُسيجة وغياب العدالة الاجتماعية أو تراجعها، كما أكدت على أهمية تعاون رجال الأعمال والمستثمرين والأثرياء مع المسئولين فى الدولة من أجل تطوير المناطق الفقيرة والعشوائية وإزالة مشاعر الاستبعاد الاجتماعى لدى الفقراء بما يحقق العدالة الاجتماعية. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Jimmy 2019, et al., 1) التى أكدت على أن التقسيم العمرانى فى المدن أدى إلى زيادة التفاوت الاجتماعى بين طبقات المجتمع، وشعور الفقراء بعدم المساواة الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعى، وعدم القدرة على الاندماج الاجتماعى .

يتحدد التساؤل السادس لهذه البحث فيما يلى **"ما اتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات الحضرية المُسيجة على تحقيق الأمن الاجتماعى؟"** ، وينبثق من هذا التساؤل الفرض التالى **"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات عينة البحث فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للأمن الاجتماعى" تعزى إلى نوعية المنطقة السكنية ومستوى الدخل الشهرى للأسرة"**، ويتضح ذلك فى الجداول التالية:

جدول (٢١) التكرارات والمتوسط المرجح لفقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق الأمن الاجتماعى"

م	الفقرات	الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة المرجحة (%)	الترتيب
		موافق	محايد	معارض				
١	تحقق الخصوصية لسكانها بعزلهم عن الآخرين	٥٦٨	١٨	١٤	١٧٥٤	٢,٩٢	٩٧,٤٤	١
٢	توافر الحراسة الأمنية يحقق الشعور بالأمن	٥٣٢	١١	٥٧	١٦٧٥	٢,٧٩	٩٣,٠٦	٥
٣	هذه المجتمعات لا تحقق الخصوصية لوجود كاميرات مراقبة بجميع سكناتها	١٦	١٤	٥٧٠	٦٤٦	١,٠٨	٣٥,٨٩	١٣
٤	وضع قيود فى هذه المجتمعات لمنع دخول الغرباء يحقق الشعور بالأمن	٥٥٠	٣٥	١٥	١٧٣٥	٢,٨٩	٩٦,٣٩	٢
٥	توفر بيئة آمنة للأطفال للخروج واللعب بمفردهم	٤٩٤	٢٢	٨٤	١٦١٠	٢,٦٨	٨٩,٤٤	٦
٦	لا تحقق الشعور بالأمن لابتعادها عن أجهزة الأمن فى المدن	٤٦١	٢٧	١١٢	١٥٤٩	٢,٥٨	٨٦,٠٦	٧

٧	عدم الثقة فى المسئولين عن حراسة التجمع	٤٦٠	١٧	١٢٣	١٥٣٧	٢,٥٦	٨٥,٣٩	٨
٨	تخلق هذه المجتمعات حواجز بين الفرد وأقاربه	٣٦	٤٥	٥١٩	٧١٧	١,٢٠	٣٩,٨٣	٩
٩	انتشار هذه المجتمعات يقلل من انتشار العنف والجريمة فى المدن	٢٤	١٧	٥٥٩	٦٦٥	١,١١	٣٦,٩٤	١٢
١	لا توجد علاقة بين الشعور بالأمن والعيش فى بيئة سكنية مغلقة	٢٢	٣٦	٥٤٢	٦٨٠	١,١٣	٣٧,٧٨	١١
١	أشجع تجزئة المدن إلى عدة تجمعات مغلقة وفقًا للمستوى الطبقى	٣٨	٢٠	٥٤٢	٦٩٦	١,١٦	٣٨,٦٧	١٠
١	توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها فلا داعى للانغلاق والتمييز	٥١٢	٥٥	٣٣	١٦٧٩	٢,٨٠	٩٣,٢٨	٤
١	يتحقق الأمن برفع مستوى معيشة جميع طبقات المجتمع دون تمييز	٥٥٠	٢٣	٢٧	١٧٢٣	٢,٨٧	٩٥,٧٢	٣
البعد ككل						٢,١٤	٧١,٢٢	

يوضح الجدول (٢١) أن المتوسط المرجح لاتجاهات عينة البحث نحو "أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق الأمن الاجتماعى" بلغ (٢,١٤) وبنسبة مئوية (٧١,٢٢%)، حيث جاءت الفقرة الأولى "هذه المجتمعات تحقق الخصوصية لسكانها بعزلهم عن الفئات الأخرى" فى المرتبة الأولى بنسبة (٩٧,٤٤%)، ثم جاءت الفقرة الرابعة "وضع قيود فى هذه المجتمعات لمنع دخول الغرباء يحقق الشعور بالأمن" فى المرتبة الثانية بنسبة (٩٦,٣٩%)، وبعده جاءت الفقرة الثالثة عشر "يتحقق الأمن برفع مستوى معيشة جميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم" فى المرتبة الثالثة بنسبة (٩٥,٧٢%)، ويليه جات الفقرة الثانية عشر"توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها فلا داعى للانغلاق والتمييز" فى المرتبة الرابعة بنسبة (٩٣,٢٨%)، بينما جاءت الفقرة الثالثة "هذه المجتمعات لا تحقق الخصوصية لوجود كاميرات مراقبة بجميع سكناتها" فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٣٥,٨٩%).

وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة البحث أكدوا على أن المجتمعات المُسيجة تسهم بدورًا هام فى تحقيق الأمن الاجتماعى لسكانها، من خلال توفير الخصوصية لسكانها بعزلهم عن الفئات الأخرى فى المجتمع، وبفضل إجراءاتها الأمنية التى تمنع دخول الغرباء. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Olajide & Lizam,2016,1-9) التى أكدت على أن السبب الرئيس وراء اتجاه الطبقات الغنية نحو العيش فى المجتمعات المغلقة ذات البوابات هو الرغبة فى تحقيق السلامة والأمان وخوفهم من انتشار الجرائم فى المدن العامة.

جدول (٢٢) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للأمن الاجتماعى" وفقًا لمتغير نوعية منطقة السكن

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	المنطقة السكنية			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			منخفضة	متوسطة	مرتفعة			
١	هذه المجتمعات تحقق الخصوصية لسكانها بعزلهم عن الفئات الأخرى	موافق	١٨٨	١٨٥	١٩٥	٥٦٨	١١,٢٧	٠,٠٥
		محايد	١٠	٧	١	١٨		
		معارض	٢	٨	٤	١٤		
٢	وضع قيود فى هذه المجتمعات	موافق	١٨٥	١٧٥	١٩٠	٥٥٠	٢٠,٦٤	٠,٠١

	لمنع دخول الغرباء يحقق الشعور بالأمن	محايد	١٥	١٨	٢	٣٥		
		معارض	٠	٧	٨	١٥		
٣	يتحقق الأمن برفع مستوى معيشة جميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم	موافق	١٩٤	١٩١	١٦٥	٥٥٠	٤٢,٧٦	٠,٠١
		محايد	٥	٧	١١	٢٣		
		معارض	١	٢	٢٤	٢٧		

ويتضح من جدول (٢٢) ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "هذه المجتمعات تحقق الخصوصية لسكانها بعزلهم عن الفئات الأخرى" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة فى المناطق الثلاثة (المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها "وضع قيود فى هذه المجتمعات لمنع دخول الغرباء يحقق الشعور بالأمن" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة فى المناطق الثلاثة (المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "يتحقق الأمن برفع مستوى معيشة جميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم" تبعًا لمتغير نوعية منطقة السكن، فيلاحظ أن أفراد العينة فى المناطق الثلاثة (المنخفضة، المتوسطة، المرتفعة) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث فى المناطق السكنية (المنخفضة– المتوسطة– المرتفعة) فى المستوى المعيشى نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للأمن الاجتماعى، حيث أكدت معظم مفردات العينة على أن هذه المجتمعات المُسيجة تحقق الخصوصية الحياتية لسكانها بعزلهم عن الفئات الأخرى، ومن خلال قيامها بوضع قيود أمنية لمنع دخول الغرباء، كما يتحقق الأمن برفع مستوى المعيشة لجميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم .

جدول (٢٣) التكرارات والدلالة الإحصائية لأهم فقرات بعد "اتجاهات عينة البحث نحو مدى تحقيق المجتمعات المُسيجة للأمن الاجتماعى" وفقًا لمتغير الدخل الشهري للأسرة

ترتيب الفقرات	الفقرات	الاستجابات	الدخل الشهري			كلي	قيمة كاي تربيع	الدلالة الإحصائية
			الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدخل العالى			
١	هذه المجتمعات تحقق الخصوصية لسكانها بعزلهم عن الفئات الأخرى	موافق	١٧٥	٢٢٧	١٦٦	٥٦٨	١٨,٧٤	٠,٠١
		محايد	٤	١١	٣	١٨		
		معارض	٠	١٣	١	١٤		
٢	وضع قيود فى هذه المجتمعات لمنع دخول الغرباء يحقق الشعور بالأمن	موافق	١٥٤	٢٣٦	١٦٠	٥٥٠	١٢,٥٣	٠,٠٥
		محايد	١٧	٩	٩	٣٥		
		معارض	٨	٦	١	١٥		
٣	يتحقق الأمن برفع مستوى المعيشة لجميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم	موافق	١٦٩	٢٤٤	١٣٧	٥٥٠	٤٦,٣١	٠,٠١
		محايد	٧	٥	١١	٢٣		
		معارض	٣	٢	٢٢	٢٧		

ويتضح من جدول (٢٣) ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الأولى فى الترتيب والتي نصها "هذه المجتمعات تحقق الخصوصية لسكانها بعزلهم عن الفئات الأخرى" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثانية فى الترتيب والتي نصها " وضع قيود فى هذه المجتمعات لمنع دخول الغرباء يحقق الشعور بالأمن" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .
- توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين تكرارات استجابات أفراد العينة وذلك بالنسبة للفقرة الثالثة فى الترتيب والتي نصها "يتحقق الأمن برفع مستوى معيشة جميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم" تبعًا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة، فيلاحظ أن أفراد العينة الذين يتركزون فى فئات الدخل الشهرى (المنخفض والمتوسط والعالى) حصلوا على أعلى تكرار في فئة الاستجابة (موافق) .

وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث من ذوات الدخل الشهرى (المنخفض– المتوسط – العالى) نحو أثر المجتمعات المُسيجة فى تحقيق الأمن الاجتماعى، حيث أكدت معظم مفردات العينة على أن هذه المجتمعات المُسيجة تحقق الخصوصية الحياتية لسكانها بعزلهم عن الفئات الأخرى، ومن خلال قيامها بوضع قيود أمنية لمنع دخول الغرباء، كما يتحقق الأمن برفع مستوى المعيشة لجميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم .

أما فيما يتعلق باتجاهات حالات البحث نحو أثر المجتمعات المُسيجة على تحقيق الأمن الاجتماعى: أكدت معظم الحالات بنسبة (٧٠%) على أن المجتمعات المسيجة تحقق الشعور بالخصوصية، بقولها أن *"المعيشة فى كمبوندات يساعد على الشعور بالخصوصية ولكن لا يحقق الشعور المطلق بالأمان لبعدها عن الأجهزة الأمنية فى المدن المفتوحة، التى تحفظ الأمن العام لجميع المواطنين فى المجتمع للغنى والفقير، لعدم الشعور بالثقة الكاملة فى حراس الأمن بالكمبوندات المغلقة"* ، وهذه الحالات هى (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٦) ، (٩)، (١١)، (١٢)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩). ثم أكدت نسبة (٥٥%) على أن توفير الحاجات الإنسانية للمواطنين يحقق الشعور بالأمن للجميع، بقولها أن*"الشعور بالأمن يرتبط بتوفير العمل الملائم والدخل الدائم والمسكن الآدمى لجميع أفراد المجتمع خاصة للفقراء ورفع مستوى معيشتهم وإشباع احتياجاتهم المختلفة حتى يشعرون بأنهم مواطنين فى المجتمع"*، وهذه الحالات هى (٢)، (٥)، (٧)،(٨)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (٢٠). ثم أفادت نسبة (٤٥%) بأن المجتمعات المُسيجة تحقق لسكانها الحماية من المجرمين والمنحرفين، بقولهم أن *"الكمبوندات أتبنت لتوفير حياة معيشية أفضل للأغنياء وحمايتهم من الأفراد المنحرفين والمجرمين فى المدن العامة، ورغبتى للسكن فيها ملوش أى علاقة بالخوف من الفقراء ورغبة فى استبعادهم، فهم مواطنين مثلنا فى هذا المجتمع لهم حقوق وعليهم واجبات"* ، وهذه الحالات هى (٣)، (٥) ، (٦)، (٩) ، (١١)، (١٢)، (١٥)، (١٦)، (١٧). ثم أفادت نسبة (٢٥%) بأن تحقيق الأمن الاجتماعى يرتبط بغرس قيم التضامن بين طبقات المجتمع، بقولهم أن *"نشر قيم التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع، وخاصة بين الأغنياء لرعاية الفقراء وتقديم المساعدات لهم وإشباع احتياجاتهم المختلفة يساعد على نشر الأمن والأمان وشعور الجميع بالمسئولية الاجتماعية المشتركة"*، وهذه الحالات هى

(٥)، (٩)، (١٨)، (١٩)،(٢٠). كما أفادت نسبة (١٠%) بأن المجتمعات المسيجة تحقق الشعور بالأمان لسكانها أفضل من الخدمات الأمنية العامة بالدولة، بقولهم أن *"الكمبوندات تساعد سكانها على الشعور دائمًا بالأمن والأمان بعكس الحياة فى المدن العامة التى ينتشر بها الفوضى والجريمة بكل أنواعها من خطف وتحرش وقتل وسرقة وابتزاز وبلطجة، وأغلب الأعمال الانحرافية بتكون موجه ضد المقتدرين فى المجتمع، لضعف دور الأجهزة الأمنية فى الدولة "* ، وهذه الحالات هى (٧)، (٨). وأخيرًا أكدت نسبة (٥%) على أن قوة العلاقات الاجتماعية للفرد تحقق شعوره بالأمن الاجتماعى، بقوله أن *"تقوية العلاقات الاجتماعية مع الآخرين داخل الكمبوند وخارجه يحقق الشعور بالأمن الاجتماعى، لأن قدرة الفرد على الاندماج مع الآخرين من الفقراء والأغنياء فى المجتمع يساعد على الشعور بالطمأنينة والراحة النفسية، والعزلة والانغلاق هم السبب الأساسى فى الشعور بالخوف"* ، وهى الحالة (٧).

وبناءً على ما تقدم تبين أن غالبية مفردات عينة البحث أكدوا على أن بناء المجتمعات المُسيجة يؤثر إيجابًا على تحقيق الأمن الاجتماعى لسكانها، حيث تسهم المجتمعات المُسيجة فى تحقيق الخصوصية والأمان لسكانها ، بفضل ما يوجد بها من أسوار وبوابات وحراس أمن وكاميرات مراقبة لحماية سكانها من أى أخطار أو تهديدات سواء داخل التجمع أو خارجه ، بجانب قيامها بوضع قواعد صارمة تمنع دخول الغرباء. ثم أكدت غالبية مفردات عينة البحث على أهمية رفع مستوى المعيشة لجميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم من أجل تحقيق الأمن الاجتماعى للجميع. وفى المقابل أكدت معظم استجابات حالات البحث على أن الإقامة فى مجتمعات مُسيجة يحقق الشعور بالخصوصية ولكن لا يحقق الشعور المطلق بالأمان لبعدها عن الأجهزة الأمنية الموجودة فى المدن العامة، التى تحفظ الأمن العام لجميع المواطنين فى المجتمع ، ثم أكدت حالات البحث على أن إشباع الحاجات الإنسانية ورفع مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع وخاصة الفقراء يحقق الشعور بالأمن الاجتماعى .

نتائج البحث :

هدف البحث الحالى إلى تعرف اتجاهات المواطنين نحو نمو المجتمعات الحضرية المُسيجة والانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن انتشارها فى المجتمع المصرى بوجه عام ومدن الصعيد بصفة خاصة، وفيما يلى عرض لأهم نتائج البحث :

١. **التساؤل الأول ينص على "ما اتجاهات عينة البحث نحو أسباب اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة فى المدن المصرية بوجه عام ومدن الصعيد بصفة خاصة ؟"**: أوضحت معظم استجابات عينة البحث أن أهم الأسباب التى دفعت المستثمرين نحو الاهتمام ببناء المجتمعات المُسيجة فى مصر بوجه عام ومحافظة أسيوط بصفة خاصة هو رغبتهم فى تحقيق الثراء الفاحش، ثم من أجل تحقيق الرفاهية والراحة للأغنياء، ويليه بسبب انعدام الأمن الاجتماعى في شوارع المدن. وكذلك بالنسبة لحالات البحث من ملاك الوحدات السكنية بتجمع بورتو بمدينة ناصر الجديدة فقد أكدت معظم استجاباتهم على أن أهم الأسباب التى دفعت المستثمرين للاهتمام ببناء المجتمعات المُسيجة هو رغبتهم فى تحقيق الثروات والمكاسب المادية الطائلة. وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق بين اتجاهات مفردات عينة البحث من سكان مدينة أسيوط واتجاهات عينة ملاك الوحدات السكنية بتجمع بورتو، حيث إن معظمهم أكدوا على أن السعى نحو الثراء وتحقيق المكاسب المادية هو الدافع الأول وراء اهتمام المستثمرين ببناء المجتمعات المُسيجة. وتتفق هذه النتائج مع

مقولات نظرية العولمة التى أكدت على تبنى معظم الدول النامية ومنها مصر فى ظل انتشار العولمة الاقتصادية والثقافية للسياسات الليبرالية والتحول نحو اقتصاد السوق الحر، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى قطاع الإسكان والتعمير، واهتمام الحكومات بأداء دورها التنموى فى توفير مساكن وخدمات لفئات المجتمع الفقيرة والمتوسطة فى حدود إمكانات الدولة الاقتصادية، وتراجع دورهم فى توفير مساكن وخدمات متنوعة لجميع فئات المجتمع الفقيرة والمتوسطة والغنية على مستوى عالى من الجودة والتميز، مما جعل شركات الاستثمار العقارى تتجه نحو مشروعات التجمعات المغلقة وخصخصة الفضاء العام لصالح فئة الطبقة العليا كوسيلة لتحقيق المكاسب المادية السريعة فى المقام الأول.

٢. **التساؤل الثانى ينص على "ما اتجاهات عينة البحث نحو مدى تفضيل السكن فى المجتمعات الحضرية المُسيجة فى مدن الصعيد؟"**: أكدت معظم استجابات عينة البحث على عدم تفضيل السكن فى هذه المجتمعات المُسيجة بسبب انخفاض إمكاناتهم المادية، ثم لأن مستواهم الاجتماعى والطبقى أقل من سكان هذه المجتمعات المُسيجة، ويليه أكدت معظم استجابات العينة فى المناطق المنخفضة والمرتفعة فى المستوى المعيشى على عدم الرغبة فى السكن فى هذه المجتمعات لارتفاع أسعار المساكن والخدمات داخلها بشكل مبالغ فيه. أما بالنسبة لحالات البحث فقد أكدت معظم استجاباتهم على أن السبب الأول وراء إقبالها على امتلاك وحدات سكنية بالتجمع المُسيج هو الرغبة فى المعيشة المرفهة والبحث عن نمط حياة أفضل، ثم من أجل تحقيق التجانس الاجتماعى ويليه من أجل تحقيق الأمن والخصوصية. وقد يرجع ذلك إلى تفاقم الفجوة الطبقية التي نتجت عن الأحوال الاقتصادية المعاصرة في المجتمع المصري، وكذا تصاعد حدة المشكلات الاجتماعية ورغبة الأثرياء والمشاهير فى الهروب والاتجاه نحو السكن في المجتمعات المغلقة لما تتسم به من مزايا بيئية وسكنية وترفيهية وخدمية وأمنية ، وهذا ما أكدته حالات البحث التى اتجهت نحو شراء وحدات سكنية فى مجتمع بورتو تحقيقًا لحلمهم فى المعيشة المرفهة الآمنة فى مساكن تتشابة فى تصميماتها المعمارية مع الطابع الغربى وأسلوب حياتهم . وذلك فى مقابل عدم قدرة سكان المجتمع العام الإقامة فى هذه المجتمعات السكنية المرفهة بسبب ظروفهم الاقتصادية المحدودة .

٣. **التساؤل الثالث ينص على "ما اتجاهات عينة البحث نحو خصائص سكان المجتمعات الحضرية المُسيجة والمجتمعات العامة؟"**: أكدت معظم استجابات عينة البحث على أن سكان المجتمعات المُسيجة يتسمون بالثراء الفاحش، ثم المكانة الاجتماعية المرموقة والرغبة فى المعيشة مع الأثرياء والمشاهير وتكوين علاقات اجتماعية معهم، ووصفهم بأنهم فئة محبة للرفاهية والتجديد، وأنهم النخبة الناجحة فى المجتمع. أما بالنسبة لحالات البحث فقد أكدت معظم استجاباتهم على أن سكان المجتمعات العامة والمغلقة مواطنين فى المجتمع لا يوجد أى اختلاف بينهم، ويتحدد الاختلاف الوحيد فى أن سكان المجتمعات العامة أقل فى المستوى الاقتصادى والمكانة الاجتماعية مقارنة بسكان المجتمعات المُسيجة من الأغنياء والمشاهير. وقد يفسر ذلك بأن ما شهدته المدن الحضرية مؤخرًا من بروز وانتشار ظاهرة إعادة توزيع الشرائح الاجتماعية للسكان حسب قدراتهم الاقتصادية، وتحديدًا حسب قدراتهم الشرائية على اقتناء المسكن الملائم الفاخر في المكان الذي يرغبون فيه، أدى إلى تحول معايير توزيع الأسر في المجال الحضري إلى معايير اقتصادية بحتة تحددها المزايا البيئية للموقع الجغرافى، ومستوى جودة الخدمات والمرافق العامة. وتتفق هذه النتائج مع مقولات نظرية سلع النادى التى أشارت إلى أن هناك مناطق خاصة بالنخب الثرية فى المجتمع العام، وتتميز بالحياة المرفهة التى تعود بالفائدة على سكانها دون غيرهم ، الذين يتحملون تكاليف المعيشة بها.

٤. **التساؤل الرابع ينص على "ما اتجاهات عينة البحث نحو أثر نمو المجتمعات الحضرية المُسيجة على تحقيق التماسك الاجتماعى؟":** أكدت معظم استجابات عينة البحث على أن هذه المجتمعات المغلقة تكرس التجزئة المكانية والاجتماعية بين السكان المقيمين داخل المجتمع المُسيج وأولئك المقيمون خارجه فى المجتمع العام بسبب إجراءاتها الأمنية الصارمة التى تحكم عمليات الدخول والخروج من بواباتها. أما بالنسبة لحالات البحث فقد أكدت معظم استجاباتهم على أن المجتمعات المُسيجة ليست هى السبب الرئيس فى ضعف التماسك الاجتماعى، فهذه المجتمعات تعبر عن الفصل الجغرافى وليس الفصل الاجتماعى بين المواطنين فى المجتمع المصرى، ولكن يرجع السبب الأول فى ضعف الروابط الاجتماعية إلى ضعف قيم التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، فلابد من اهتمام الأثرياء والقادرين ماديًا فى المجتمع بتقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين ، كما أشارت حالات البحث إلى أن ثقافة المدن بوجه عام تتسم بضعف الروابط الاجتماعية بين سكانها استجابة لسماتها من حيث كبر حجم المجتمع وزيادة أعداد السكان وتنوع واختلاف الثقافات الفرعية داخلها. وقد يفسر هذا التناقض في الرأي بين ملاك الوحدات السكنية بمدينة بورتو أسيوط وعينة سكان مدينة أسيوط مقولات نظرية رأس المال الاجتماعى التى أكدت على أن المجتمعات المُسيجة لا تعبر عن الحواجز المادية فحسب، ولكنها رموز للقيم الخاصة بأولئك المقيمين داخلها والذين يفضلون المعيشة بجوار أفراد متشابهين معهم فى المستوى الاقتصادى والمكانة الاجتماعية، وكذا القيم الخاصة بالمقيمين خارجها والذين يشعرون بالدونية والتهميش، مما أدى إلى اتساع الفجوة الاجتماعية بين سكان هذه المجتمعات والمقيمين خارجها. وجعل سكان المدن العامة يشعرون بالاستبعاد الاجتماعى وعدم قدرتهم على الدخول فى هذه المجتمعات والاستفادة من خدماتها والاستمتاع بالحياة المعيشية المرفهة مثل سكانها، وتكوين علاقات اجتماعية معهم . وعلى الرغم من ذلك جاءت حالات البحث لتؤكد على أن هذه المجتمعات لا تؤثر سلبًا على الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، وأن الاهتمام بنشر قيم التضامن الاجتماعى يساعد على تقوية الروابط الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة وإلغاء مشاعر الاستبعاد.

٥. **التساؤل الخامس ينص على "ما اتجاهات عينة البحث نحو أثر المجتمعات الحضرية المُسيجة على تحقيق العدالة الاجتماعية؟":** أكدت معظم استجابات عينة البحث على أن العدالة الاجتماعية تتحقق عندما توفر الدولة لكل مواطن المسكن الآدمى وفرص العمل الملائمة والدخل الدائم الذى يفى باحتياجاته، ثم مكافحة انتشار الواسطة والمحسوبية والفساد فى كل مؤسسات المجتمع. وهذا يشير إلى أن المجتمعات المُسيجة ليست السبب الأول فى غياب العدالة الاجتماعية أو تراجعها، ولكنها ساعدت على تفاقم الفجوة الاجتماعية والفوارق الطبقية التى هى موجودة بالفعل بين طبقة الأثرياء الذين يملكون المال والحياة المرفهة وبين طبقات المجتمع الأخرى وخاصة طبقة الفقراء. وكذلك بالنسبة لحالات البحث فقد أكدت معظم استجاباتهم على أن المجتمعات المُسيجة لا تؤثر سلبًا على تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى، ولكن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب اهتمام الدولة بتطوير المناطق العشوائية والتوسع فى بناء مساكن للفقراء ومحدودى الدخل وإشباع جميع حاجاتهم الإنسانية ورفع مستوى معيشتهم، وذلك بالتعاون مع المستثمرين ورجال الأعمال والأثرياء فى المجتمع من أجل نشر قيم التكافل والتضامن بين جميع أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة. وهذا يؤكد على اتفاق آراءعينة البحث مع حالات البحث فى أن المجتمعات المُسيجة ليست العامل الأساسى فى تراجع العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى، ولكنه يرجع إلى وجود فجوة بين توقعات المواطنين واحتياجاتهم المادية وعجز الدولة عن الوفاء بها، والتباطؤ فى تحقيق المساواة بين طبقات المجتمع

من خلال توفير أجود الخدمات وأفضل المشروعات السكنية لجميع فئات المجتمع الفقيرة والمتوسطة والغنية بدون تمييز على أساس الثروة أو المكانة أو أى اعتبارات أخرى.

٦. **التساؤل السادس ينص على "ما اتجاهات عينة البحث نحو أثر نمو المجتمعات الحضرية المُسيجة على تحقيق الأمن الاجتماعى؟":** أكدت معظم استجابات عينة البحث على أن المجتمعات المُسيجة تسهم بدور فعال فى تحقيق الأمن والخصوصية لسكانها من خلال قيامها بوضع أسوار وبوابات وحراس أمن وكاميرات مراقبة وقواعد وإجراءات أمنية تمنع دخول الغرباء لحماية سكانها من أى أخطار أو تهديدات سواء دخل التجمع أو خارجه، كما أكدوا على أهمية رفع مستوى المعيشة لجميع طبقات المجتمع دون تمييز أو ظلم من أجل تحقيق الأمن الاجتماعى للجميع. أما بالنسبة لحالات البحث فقد أكدت معظم استجاباتهم على أن المعيشة فى مجتمعات مسيجة يحقق الشعور بالخصوصية ولكن لا يحقق الشعور المطلق بالأمان لبعدها عن الأجهزة الأمنية فى المدن العامة التى تحقق الأمان للجميع، ثم أكدت حالات البحث على أن الأمن الاجتماعى يتحقق برفع مستوى معيشة الفقراء وإشباع حاجاتهم الإنسانية وتقديم المساعدات والدعم الاجتماعى والمادى لهم، ثم أكدت الحالات على أن المجتمعات المُسيجة تسهم بدور مهم فى تحقيق الأمن لسكانها وحمايتهم من المنحرفين والبلطجية فى المجتمع العام وليس لحمايتهم من الفقراء والمحتاجين، ويتم ذلك من خلال وضع بوابات وحراس أمن وقواعد تنظم عملية الدخول إلى التجمع والخروج منه، ثم أشارت حالات البحث إلى أن الأمن يتحقق من خلال نشر روح التضامن والتكافل الاجتماعى ، وخفض معدلات الجريمة فى المجتمع المصرى. وقد يفسر الربط بين المجتمعات المُسيجة وتحقيق الشعور بالأمن والأمان إلى انتشار الفوضى والعنف والجريمة فى المجتمع المصرى بوجه عام وفى صعيد مصر بصفة خاصة بسبب الأزمات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية التى يتعرض لها المجتمع المصرى بسبب تزايد أعداد السكان بمتوالية هندسية فى مقابل قلة الموارد والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية المتاحة فى المجتمع لاستيعاب هذا التزايد، مما جعل أصحاب شركات الاستثمار العقارى يستغلون مسألة الأمن فى الترويج لهذه المجتمعات السكنية المغلقة من خلال وسائل الإعلام المختلفة لجذب الأثرياء والمشاهير إليها، وذلك بدوره دفع الكثير من هؤلاء الذين يملكون القدرة الشرائية إلى الانتقال للعيش فى تلك المجتمعات المُسيجة لحماية أنفسهم وعائلاتهم من أى تهديدات خارجية استجابة إلى هندسة الخوف والترهيب. وعلى الرغم من ذلك جاءت حالات الدارسة من ملاك الوحدات السكنية بمجتمع بورتو أسيوط ، لتؤكد على عدم الثقة المطلقة فى قدرة حراس الأمن الخاص فى المجتمعات المُسيجة على تحقيق الأمن الاجتماعى مقارنةً بالأجهزة الأمنية العامة فى الدولة .

توصيات البحث :

يوصى البحث من الناحية العلمية بضرورة توجية اهتمام الباحثين فى مجال علم الاجتماع الحضرى نحو تناول ظاهرة المجتمعات المُسيجة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المجتمع المصرى، نظرًا لقلة الدراسات الاجتماعية المصرية التى تناولت هذا الموضوع. وأهمية إعداد دراسات بحثية تشتمل على قاعدة بيانات ومعلومات وإحصاءات متعلقة بأوضاع المجتمعات السكنية المغلقة فى جميع المدن المصرية ، من الناحية الديموجرافية والمعمارية والاقتصادية والمؤسسية وغيره . كما يوصى البحث من الناحية التطبيقية بضرورة اهتمام الدولة بوضع استراتيجيات تنموية بالتعاون مع المستثمرين ورجال الأعمال من أجل تطوير المناطق الفقيرة والعشوائية فى مصر، وتكثيف الجهود من أجل تمكين الفقراء ورفع مستوى

معيشتهم وتقريب الفوارق الطبقية. وضرورة اهتمام منظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام بوضع برامج توعوية لغرس قيم التكافل والتعاون والمشاركة المجتمعية بين طبقات المجتمع المختلفة، وتوجية اهتمام الأثرياء فى المجتمع نحو رعاية الأسر الفقيرة والمهمشين فى المجتمع. وضرورة توجية اهتمام رجال الأعمال المستثمرين فى مجال الإسكان والتعمير نحو زيادة التوسع فى بناء مناطق سكنية تتوافر بها بنية تحتية سليمة وخدمات متنوعة لمحدودى الدخل والفقراء كالإسكان الاقتصادى والاجتماعى وإسكان الشباب وغيرهم. بجانب ضرورة اهتمام جميع أجهزة الدولة المسئولة عن التنمية الحضرية بتجديد وإحياء المناطق السكنية خاصة فى قلب المدن القديمة والعمل على زيادة الخدمات والمرافق وتحسين البنية التحتية بها لإلغاء ظاهرة التجزئة والانغلاق الحضرى ومشاعر الاستبعاد الاجتماعى. والاهتمام بالتنمية الحضرية الشاملة وتحقيق الاستدامة الحضرية فى المدن القديمة والمدن الجديدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وكذلك ضرورة توجيه اهتمام المستثمرين نحو التوسع فى بناء مجتمعات مسيجة شبة مغلقة تسمح بدخول المواطنين من غير سكانها فى أيام محددة واستخدام خدماتها والتسوق بها من أجل توسيع دائرة التفاعل الاجتماعى بين طبقات المجتمع المختلفة .

مراجع البحث :

(أ)المراجع العربية :

١. البدري، مصطفي يوسف كريم(٢٠١٨)." دور وسائل الاتصال في الأمن الاجتماعي- دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعى فى العراق"، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع .

٢. الحديدي، منى (٢٠١٤)."العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني : دراسة لتصورات عينة من المصريين بمدينة القاهرة الكبرى"،المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،ع١٤.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصرى

www.capmas.gov.eg › Pages › populationClock

٤. الزعبي، علي زيد(٢٠١٢)."العولمة، والنمو الحضري، ومستقبل المدينة : التفاعل والمخرجات"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، م٢٢ ،ع٣

٥. العشرى، مشيرة محمد حسن(٢٠١٩)."المسئولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدنى والأمن الاجتماعى- دراسة ميدانية لإحدى الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع٢٣ .

٦. العوامى، مستور حماد (٢٠١١)." الأمن الاجتماعى"، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، م١٠، ع٢ .

٧. المحروقى، سالم بن سليمان بن سيف (٢٠١٦)."العلاقات الأسرية البينية ودورها فى التماسك الاجتماعى– دراسة ميدانية فى محافظة مسقط"، جامعة السلطان قابوس، كلية الآدب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعى .

٨. المختار، بالقاسم (٢٠١٤)."التحولات الحديثة للنسيج الحضري الاجتماعي في مدينة مسقط"، جامعة السلطان قابوس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، م٢، ع٥ .

٩. النجار، ياسر السيد إبراهيم (٢٠١٦) . "التعليم الجامعي المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية : دراسة ميدانية مقارنة"، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، كلية الآداب .

١٠. بشماني، شكيب (٢٠١٤). "دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م٣٦ ، ع٥ .

١١. حمد، إسعاف (٢٠١٥). "رأس المال الاجتماعي- مقاربة تنموية"، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، م٣١، ع٣.

١٢. صالح، أمل سعد (٢٠١٧)."الرأسمالية الحضرية وايكولوجيا الخوف- دراسة استشرافية" ، حوليات آداب عين شمس ، م٤٥ ، ع إبريل – يونية .

١٣. صديق ، حسين (٢٠١٢)."الاتجاهات من منظور علم الاجتماع" ، مجلة جامعة دمشق ، م٢٨، ع٣+٤

١٤. عبد الحليم، وليد محمد (٢٠١٨). "دور العدالة الاجتماعية فى تحقيق الأمن الاجتماعى- بحث ميدانى لدى عينة من الشباب بمدينة سوهاج"، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، م٢ ،ع٤٧
١٥. عبده،هانى خميس أحمد(٢٠١٦). " المدن المُسيجة فى المجتمع المصرى خلال الألفية الجديدة بين النمو الحضرى والمكانة الاجتماعية – دراسة سوسيولوجية"، المؤتمر السنوى الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ١٢-١٤ مارس .
١٦. فيريول، جيل (٢٠١١). " معجم مصطلحات علم الاجتماع" ، ترجمة :أنسام محمد الأسعد ، بيروت ، دار ومكتبة الهلال.
١٧. مصطفى، هبة الله مصطفى محمد (٢٠١٧)." رأس المال الاجتماعي والتنمية "، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، م٢٣ ،ع٤ .
١٨. هلالي، حسام الدين عبد الحميد رمضان (٢٠١٥). "دور الجمعيات الأهلية في تنمية رأس المال الاجتماعي"، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

(ب)المراجع الأجنبية :

1. Al Shawish, A (2015).“Evaluating the Impact of Gated Communities on the Physical and Social Fabric of Doha City”, 12th International Postgraduate Research Conference
available at:http://www.semanticscholar.org › paper › Ev...
2. Afify, Hatem (2017).“Critical Study on Gated Communities in Egypt- Roles of Main Participants To Perform Design Determinants”, The 1st International Conference: Towards A Better Quality of Life 24 - 26. available at:http://www.papers.ssrn.com ›sol3 › papers
3. Ajibola , M. O. et al. (2011).”Impacts of Gated Communities On Residential Property Values: A Comparison of Onipetesi Estate and Its Neighbourhoods In Ikeja, Lagos State, Nigeria”, Journal of Sustainable Development, Vol. 4, No. 2
4. Alkan-Gokler,Leyla (2017)."Gated communities in Ankara:are they a Tool of Social Segregation?", International Journal of Housing Markets and Analysis,Vol.10, No.5
5. Bayon , Maria Cristina et al. (2012).”The Cultural Dimensions of Urban Fragmentation: Segregation, Sociability, and Inequality in Mexico City”, Latin American Perspectives, Vol.40, No.2 .
6. Boonjubun , Chaitawat (2019) . “Also the Urban Poor Live in Gated Communities: A Bangkok Case Study, Social Sciences , Vol. 8, No.219
7. Carrasquillo, Carlos A. Suarez (2011).”Gated Communities and City Marketing: Recent Trends in Guaynabo, Puerto Rico“, Cities Journal,Vol 28, Issue 5 .
8. Delmelle,Elizabeth C.(2019)."The Increasing Sociospatial Fragmentation of Urban America", Urban Science,Vol.3, No.9
9. Demir , Ahmet & Mukhlis, Mustafa (2017).”an Evaluation of Gated Communities As A Product: An Empirical Study in Sulaimaniyah, Iraq”,Theoretical and Empirical Researches in Urban Management , Vol.12, Issue 3
10. Elhadary , Yasin & Ali , Shereen (2017).”A New Trend in Urban Housing: Gated Communities in Khartoum, Sudan” , American Journal of Sociological Research, Vol.7, No.1
11. Fu, Albert S. (2019). ” Mediterranean Style Gated Communities Around the World: Architecture, Globalization, and Transnational Elites ", City & Community .
available at: http://www.onlinelibrary.wiley.com › abs › cico
12. Glasze, Georg et al. (2011).” Review Essay - Gated Communities-Perspectives on Privatized Spaces”, International Journal of Urban and Regional Research, Vol.35 , No.1
13. Ghonimi, Islam et al. (2010).” Understanding and Formulating Gated Communities Inside Gcr' New Towns Urban Fabric”, 46th ISOCARP Congress .
available at: http://www.researchgate.net › publication › 280599017_UNDE

14. Goix, Renaud Le & Vesselinov, Elena (2014).“Inequality Shaping Processes and Gated Communities in US Western Metropolitan Areas” , Urban Studies, Vol.52 , No.4
15. Jimmy, Eunice N. et al.(2019).”Spatial Patterns of Residential Fragmentation and Quality of Life in Nairobi City, Kenya”, Applied Research in Quality of Life
available at: http://www.researchgate.net › publication
16. Klaufus, Christien et al. (2017).”All-Inclusiveness versus Exclusion: Urban Project Development in Latin America and Africa” , Sustainability Journal, Vol.9, No.2038
17. Marafi , Safaa (2011).“The Neoliberal Dream Of Segregation Rethinking Gated Communities in Greater Cairo -A Case Study Al-Rehab City Gated Community”, Master of Arts, The American University in Cairo , School of Humanities and Social Sciences,The Department of Sociology, Anthropology, Psychology & Egyptology .
18. Mekoa , Itumeleng & Busari , Dauda (2018).”Social Cohesion: Its Meaning and Complexities”, Journal of Social Sciences, Vol.14 , No.1
19. Mohd,Thuraiya et al. (2015) .”The Impact of Gated and Guarded Development Concept from the Social Aspect: Non Resident Perspective” , Procedia - Social and Behavioral Sciences 170 available at: http://www.sciencedirect.com › article › pii
20. Muiga, Juliet. G. & Rukwaro , Robert. W. (2016).”Satisfaction Of Residents With Gated Community Lifestyle: The Case Of Nairobi County; Kenya”, International Journal Of Humanities, Arts, Medicine And Sciences, Vol.4, Issue 12 .
21. Narayanasamy, J. & Mohammad, M. T. S. H. (2011).” Review of Club Theory in Context of Effective and Efficient Security Management in Malaysian Gated and Guarded Communities”, International Conference on Social Science and Humanity,vol.5
22. Noorloos, Femke van & Kloosterboer , Marjan (2018) . “Africa’s New Cities: The Contested Future of Urbanization” , Urban Studies , Vol. 55, No.6
23. Olajide , Sunday Emmanuel & Lizam , Mohd (2016) . “Gated Communities and Property Fencing: A Response to Residential Neighbourhood Crime“ , British Journal of Education, Society & Behavioural Science, Vol.13, No.3 .
24. Polanska , Dominika V. (2010).”Gated Communities and the Construction of Social Class Markers in Postsocialist Societies: The Case of Poland “, Space and Culture , Vol.13, No.4 .
25. Ritzer, George (2009).”The Blackwell Encyclobedia Of Sociology “,Oxford , Blackwell Publishing .
26. Ruiu, Maria L. (2014). “Differences Between Cohousing and Gated Communities”, Sociological Inquiry, Vol.84, No.2 .
27. Samer, Bagaeen et al.(2010).”Gated Communities: Social Sustainability in Contemporary and Historical Gated Developments”, USA ,Earthscan from Routledge .
available at: http://www.researchgate.net
28. Sarpong , Sam (2017). "Building Bridges or Gates? Gated Communities’ Escape From Reality", International Journal Of Social Economics,Vol.44, No.12 .
29. Schiefer , David & Noll , Jolanda van der (2017) . “The Essentials of Social Cohesion: A Literature Review” , Social Indicators Research, Vol.132, No.2
30. Shamsuddin, Shuhana et al.(2014).”Effectiveness of Gated Communities in Providing Safe Environments for Children’s Outdoor Use“, Procedia-Social and Behavioral Sciences .
available at: http://www.sciencedirect.com
31. Tedong, Peter Aning et al.(2017).”Planning Implications of Guarded Neighborhoods in Malaysia”, Community Development Journal, Vol.52, Issue 4 .

32. Vesselinov, Elena (2010).”Gated Communities in the United States: From Case Studies to Systematic Evidence”, Sociology Compass, Vol.4, No.11 .
33. Wang, Yu et al.(2018).”Gated Neighborhoods, Privatized Amenities and Fragmented Society: Evidence from Residential Experience and Implications for Urban Planning”, Sustainability Journal, Vol.10, No.11 .
34. Youssef , Karim W. F. (2015).” Positive (?) Social Consequences of Gating”, Vol. 2 , Issue 1 .

Study summary:

This study aimed to identify the attitudes of citizens towards the growth of fenced urban communities and their social repercussions on Upper Egypt cities, and it relied on the descriptive analytical method, the social survey method, and used the attitudes scale and the interview guide in field data collection. the study was applied to a simple random sample consisting of (600) individual from Assiut city Residents , as well as applied to an intentional sample of (20) cases from owners of the housing units in the community of porto assiut. the results of the study showed that the first reason that prompted investors towards building fenced communities in new egyptian cities is to achieving for rapid wealth. Also emphasized that they do not prefer housing in a fenced community due to the Reduced their financial capabilities, and They believe that its residents are characterized by the super rich and the prestigious status . as for the study cases, most of their responses emphasized that the first reason behind their possesses of housing units in a fenced community is the desire to live in luxury, and emphasized that the residents of public communities are less in economical level and social status than residents of fenced communities. also emphasized most of the study sample responses that fenced communities perpetuate the spatial and social separation between residents of egyptian society and that social justice is achieved when the state provides every citizen with his human needs, and that fenced communities contribute to an effective role in achieving security and privacy for its residents. while most of the study cases responses stated that the weak social cohesion is due to the weak of solidarity values among citizens, and that justice is achieved by the state's interest in raising the living standard of the poor, and that living in closed societies achieves a sense of privacy but it does not achieve an absolute sense of security because it is far from the security services in public communities.

Key words: fenced communities, globalization, social capital, social justice, social security, social cohesion , social repercussions